

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

اثر الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
في الدول العربية

دراسة تحليلية مقارنة الفترة ما بين 2005-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

قشاري يسمينة

إعداد الطالب(ة):

بلخادم دنيا

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بركان دليلة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قشاري يسمينة	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	وصاف عتيقة	أستاذ محاضر(أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

اثر الحوكمة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
في الدول العربية

دراسة تحليلية مقارنة الفترة ما بين 2005-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

قشاري يسمينة

إعداد الطالب(ة):

بلخادم دنيا

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بركان دليلة	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قشاري يسمينة	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	وصاف عتيقة	أستاذ محاضر(أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 / 2021

شكر وعرفان

أولاً وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه البحث العلمي
والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم.
أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في تكويني العلمي من معلمين وأساتذة،
وبالأخص أستاذتي قشاري يسمينة لتفضلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة، وما بذلته معي
من جهد وما قدمته لي من توجيهات ومعلومات ساعدت في تحقيق هذا العمل.
كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص التقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على
تفضلهم بقبول وتقييم هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا الجهد

إلى التي آمنت بي دوماً ودعمتني حتى أبقى قوية وطموحة أمي الغالية.

إلى الذي كان عوناً وسنداً لي في نجاحي ولم ييخُل علي بأي شيء أبي الغالي.

إلى هديتي وفرحي في الحياة أختي روديئة.

إلى كل أفراد عائلتي وصديقاتي.

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة ما بين (2005-2019)، في بعض الدول العربية "الجزائر، مصر و الإمارات العربية المتحدة"، واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي المقارن من أجل استكشاف الإطار النظري للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم التعرف على واقع مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي في الدول العربية محل الدراسة بعدها تم تحليل الأثر ومقارنته.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها البلدان العربية في تطبيق الحوكمة إلا أنها مازالت بعيدة عن الممارسة الصحيحة والمستوى المطلوب للحوكمة. كما تبين انه لا توجد علاقة واضحة وذات دلالة بين الحوكمة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يدل على وجود عدة عوامل أخرى تؤثر بدرجة أكبر من الحوكمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، الدول العربية.

Abstract:

This study aimed to identify the impact of governance in attracting foreign direct investment during the period between (2005-2019), in some Arab countries "Algeria, Egypt and the United Arab Emirates", and we relied in our study on the descriptive approach with the use of the comparative analytical method in order to explore the framework Theoretical governance and foreign direct investment, and then identifying the reality of the indicators of governance and foreign investment in the Arab countries under study, after which the impact was analyzed and compared.

Through this study, we concluded that despite the efforts made by Arab countries in implementing governance, they are still far from the correct practice and the required level of the governance. It was also found that there is no clear and significant relationship between governance and the volume of foreign direct investments, which indicates the presence of several other factors that have a greater effect on the foreign direct investment inflow than the governance in these countries.

Keywords: governance, foreign direct investment, governance indicators, Arab countries

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	شكر
II	إهداء
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الإنجليزية
V	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة المختصرات
أ-ب-ت- ث-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات الحوكمة
3	المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وتاريخ نشأتها
6	المطلب الثاني: أطراف وخصائص الحوكمة
8	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة وأهمية تطبيقها
12	المطلب الرابع: ميكانزمات ومؤشرات الحوكمة
16	المطلب الخامس: معوقات وعوامل نجاح الحوكمة
19	المبحث الثاني: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره
23	المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الثالث: أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الرابع: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
41	المطلب الخامس: مخاطر ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
44	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية	

46	تمهيد
47	المبحث الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي في البلدان العربية للفترة (2005-2019)
47	المطلب الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية خلال الفترة (2005-2019)
53	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية للفترة (2005-2019)
66	المبحث الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
66	المطلب الأول: تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
72	المطلب الثاني: مقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
74	خلاصة الفصل الثاني
76	خاتمة
80	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الحوكمة في الجزائر من 2005 إلى 2019	48
02	مؤشرات الحوكمة في مصر من 2005 إلى 2019	50
03	مؤشرات الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019	52
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر من 2005 إلى 2019	54
05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر من 2005 إلى 2019	56
06	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019	58
07	أهم الدول الدول المستثمرة في الجزائر من 2003 إلى 2019	60
08	أهم الدول الدول المستثمرة في مصر من 2003 إلى 2019	62
09	أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2003 إلى 2019	64
10	قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	67
11	قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر	69
12	قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة	71
13	مقارنة لأثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	73

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	خصائص الحوكمة	01
11	مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	02
16	المؤشرات العالمية للحوكمة	03
33	دورة حياة المنتج الدولي	04
55	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)	05
57	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)	06
59	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)	07
61	أهم الدول المستثمرة في الجزائر من 2003 إلى 2015	08
61	أهم الدول المستثمرة في الجزائر من 2015 إلى 2019	09
63	أهم الدول المستثمرة في مصر من 2003 إلى 2015	10
63	أهم الدول المستثمرة في مصر من 2015 إلى 2019	11
65	أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2003 إلى 2015	12
65	أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2015 إلى 2019	13

قائمة الاختصارات

باللغة العربية	باللغة الأجنبية	الاختصار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme	UNDP
مؤشر السيطرة على الفساد	Control of Corruption	CC
مؤشر فعالية الحكومة	Government Effectiveness	GE
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	Political Stability and Absence of Violence	PV
مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	Regulatory Quality	RQ
مؤشر سيادة القانون	Rule of law	RL
مؤشر حق التعبير والمساءلة	Voice and Accountability	VA
التجارة والتنمية للأمم المتحدة منظمة	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD
صندوق النقد الدولي	Fonds Monétaire International	FMI
الاستثمار المشترك	Joint Venture	JV
الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	Wholly-Owned Foreign Investments	WOFI
الاستثمار في المناطق الحرة	Free Zone Area	FZA
عمليات التجميع	Assembly Operations	AO
الاندماج والاستحواذ	Merger and Acquisition	MA
التحالف الإستراتيجي	Strategic Alliance	SA
مرحلة التقديم	Introduction Stage	IS
مرحلة النمو	Growth Stage	GS
مرحلة النضج	Maturity Stage	MS
مرحلة الانحدار	Decline Stage	DS

المقدمة العامة

أدت التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي إلى ظهور العولمة وفتح الأسواق العالمية وزيادة المنافسة فيها وهيمنة شركات متعددة الجنسيات وكنتيجة لهذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، لذلك أصبحت تمثل الجزء الأكبر في الاقتصاد، و قد تفوقت مساهمتها في التنظيم علي التجارة الخارجية.تحتاج رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن الاستثمار إلى توفر المناخ الاستثماري للاستقرار في الدول المضيفة والذي يساهم بدوره في تنمية الاقتصاد المحلي، من زيادة في الصادرات وتقليل من الواردات وبالتالي يعطي نتيجة ايجابية في الميزان التجاري ، كذلك يخلق مناصب شغل والعديد من المزايا الأخرى التي جعلت كل الدول المتقدمة والنامية تتسابق على جلب رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

لذا ينبغي على الحكومات التي تريد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تكسب ثقة المستثمرين بالالتزام بتطبيق الحوكمة لأنها دليل على حسن المناخ الاقتصادي والسياسي للدولة حيث تتواجد كل العوامل التي لها أثر على المناخ الاستثماري، ونجد أن حكومات الدول العربية تعمل ساعية على توفير ذلك وقد أولت اهتماما بالغا مؤخرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها وسيلة بديلة لتمويل الاستثمار، بحكم دورها في المشاريع التنموية وما خلفته من ميزات في الدول المتقدمة من الممكن أن يتحقق هذا في الدول العربية عند حسن اختيار المشاريع والشركات الأجنبية.

1- إشكالية الدراسة

و بناء على ما سبق تم طرح التساؤل الآتي كإشكالية رئيسية:

كيف تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة (2005-2019)؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ✓ فيما تتمثل مبادئ الحوكمة وما واقع الدول العربية في تطبيقها؟
- ✓ ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟
- ✓ ما مدى وطبيعة وأثر الحوكمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟

2- فرضيات الدراسة

- ✓ هي مجموعة من القواعد والمبادئ تطبيقها يعني تحقيق ربح للمستثمرين على المدى البعيد، الدول العربية تسجل تطور كبير في تطبيق الحوكمة بهدف تحسين المناخ الاستثماري.
- ✓ هناك تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية إلا أنه متفاوت.
- ✓ ساهم انتهاج الحوكمة في الزيادة والتأثير إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

3- منهج الدراسة

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي لسرد أهم الجوانب النظرية للحكومة وللإستثمار الأجنبي المباشر. والمنهج التحليلي المقارن سنتطرق فيه إلى تحليل أثر الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض الدول العربية، ومن ثم مقارنة الأثر بين الدول قيد الدراسة.

4- أهمية الدراسة

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الأثر الذي يترتب عن الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعد الحكومة مؤشر دقيق وحساس لسلامة الاقتصاد الوطني وبذلك هي تقوم بدعمه خصوصاً للبلدان العربية فتعتبر علاج فعال لاقتصاديات هذه الدول لاكتساب ثقة المستثمرين واستقطاب الإستثمارات.

5- أهداف الدراسة

يرمي البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- ✓ استكشاف الإطار النظري للحكومة و أهمية تطبيق مبادئها.
- ✓ إعطاء صورة واضحة لمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة.
- ✓ توضيح كيفية تحفيز الحكومة للإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية.

6- حدود الدراسة

- ✓ الحدود الموضوعية: أثر الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ الحدود المكانية: الدراسة ستكون على الجزائر، مصر، الإمارات العربية المتحدة.
- ✓ الحدود الزمانية: تم تحديد الفترة من 2005 إلى 2019 لتحليل و مقارنة أثر الحكومة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

7- الدراسات السابقة

- (محمد مصطفى أمل محمد، 2018، دور الحكومة في توفير مناخ جاذب للإستثمار في جمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد47، مصر، 440 ص). تناولت هذه الدراسة توضيح الإطار النظري للحكومة وأهميتها وإلقاء الضوء على

قانون الاستثمار الجديد ودوره في توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وبيان دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتطوير البيئة الاستثمارية. وتم إتباع المنهج الوصفي النظري من خلال الدراسات السابقة والتقارير والدوريات والكتب المتعلقة بموضوع البحث، حيث أثبتت التقارير والدراسات وجود علاقة قوية بين معايير الحوكمة وبين توفير مناخ جاذب للاستثمار، وبذلك توصلت إلى وجود علاقة بين الحوكمة وبين توفير مناخ جاذب للاستثمار حيث أن المستثمرين يبحثون عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة، وأن الحوكمة تعمل على توفير مناخ جاذب للاستثمار، كذلك وجود تأثير قوي يبين تطبيق أبعاد الحوكمة على جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية. ويرر إختيار الباحث للموضوع هو دراسة أبعاد مختلفة عن الدراسات السابقة.

- (عبد الرؤوف سلام كرم سلام، 2018، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة مقارنة (مصر، الإمارات العربية المتحدة، السعودية العربية، الولايات الأمريكية المتحدة، نيوزيلندا)، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 239 ص). اعتمدت هذه الدراسة على اختبار صحة الفرضية والتي تنطوي على وجود علاقة طردية ومعنوية بين حوكمة الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في ظل قصور المحددات التقليدية في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب هذه الاستثمارات، وظهور عوامل ومحددات أخرى أفرزتها المستجدات على الساحة أكثر أهمية تتمتع وتتميز بما اقتصاديات الدول المتقدمة، وتمثلت نتائج الدراسة التي تم توصل إليها من خلال العلاقات الأساسية التي تم تكوينها وقياسها فيما يتعلق بالعوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أن حوكمة الشركات تحتل مكان الصدارة بين العوامل اللازمة لجاذبية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالحوكمة تلعب دورا هاما في تفسير أسباب الاختلافات فيما بين الدول في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد قدم هذا البحث دراسة حالة مختلفة تبرر اختيار موضوعه.

- (مرداوي حسينية، 2008، الاستثمارات الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 252 ص). اعتمدت هذه الدراسة على أهداف تتمثل في عرض وتقديم الإطار النظري والفكري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس، ثم الإشارة إلى استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الدول. وتسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وأسباب نشأتها وسبل تحقيقها، والوقوف على واقع الآثار الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في الدول العربية، وتحديد الشروط الواجب توافرها لتوجيه

الاستثمارات الأجنبية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الدول العربية المضيفة بالشكل المطلوب. وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرض إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، مع الإشارة لواقع استجابته لضرورة التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستعانة بالمعطيات الإحصائية وتقنيات التحليل المعتمدة في الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن في إبراز الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف الدول العربية، وقد تم استنتاج أن الموازنة بين عوامل قوة التفاوض بالنسبة للمستثمر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي و المتمثلة بشكل عام في المزايا الخاصة النوعية وعوامل القوة التفاوضية الدولية، و فيما يخص الدول العربية قان النقائص العديدة في مناخها الاستثماري خاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية و الإدارية... الخ جعلها لا تحوز إلا على جزء ضئيل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأما بالنسبة للتنمية المستدامة فقد تأكد أن الدول العربية لم تسيطر بعد على ميكانيزماتها، ولم تحدد سياستها بوضوح في تحقيقها، وهذا نظرا لحدائة تبنيتها للمفهوم من طرف حكومتها، وقد تبين أن هذه الدراسة تكملة لدراسات سابقة مما جعل إشكاليته مقبولة للدراسة.

الجديد في دراستنا احتواء فترة أطول وفترة جديدة أي استعمال معطيات جديدة في ظل أوضاع اقتصادية مستجدة.

8- هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يتناول الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، أين يتم التطرق إلى أهم الجوانب النظرية ومبادئ الحوكمة، كما سيتم التفصيل في مختلف الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم السياسات لجذبه. والفصل الثاني من الدراسة سيكون تحليل و مقارنة أثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية للفترة (2005-2019)، حيث في الجزء الأول سنتطرق إلى واقع تطبيق الحوكمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول قيد الدراسة، وكذا واقع هذه الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الجزء الثاني سنقوم بتحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وننتهي الدراسة بمقارنة الأثر بين الدول محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الحوكمة
والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

عرفت الحوكمة تطوراً تاريخياً على مدى القرون وبرزت أكثر في السنوات الأخيرة، فقد جذبت أنظار العديد من الباحثين ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص لأنها كانت الحل الأمثل لسلسلة الأزمات الاقتصادية وإفلاس الكثير من الشركات العالمية نتيجة الفساد، والتلاعب المالي وغيرها من الأمور الغير مهنية. واليوم لها دور كبير في نجاح اقتصاديات الدول، ولما نتكلم عن الاقتصاد العالمي سنتوجه للحديث عن التنمية في هذا المجال.

ويعتبر الاستثمار من المصادر الأساسية للتنمية الاقتصادية باعتباره عامل مهم يساهم في بناء اقتصاديات الدول عن طريق جلب وتنويع الموارد المالية ونقل التكنولوجيا الحديثة، وغيرها من المتطلبات اللازمة لنمو البلدان وتطورها. ولذلك فإن هناك منافسة كبيرة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما جعل تطبيق الحوكمة بشكل صحيح، يكتسب اهتماماً بالغاً لما له من أثر في جذب المستثمر الأجنبي للبلد المضيف.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات الحوكمة

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: أساسيات الحوكمة

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع الأكثر تداولاً في جميع المجالات فهي تقلل من أثر الأزمات العالمية وتمنع حدوثها، فقد أدى تطبيقها نجاحاً واسعاً، لذا أصبح الأخذ بها مطلباً شعبي ودولي فهي تحقق الكثير من الفوائد وتقوم بالمساعدة في تهيئة مختلف البيئات، فالحوكمة اليوم تعتبر من أهم العمليات الضرورية التي تساهم في القيام بالأعمال على أكمل وجه، وكذا الحفاظ على مصالح الجميع.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة وتاريخ نشأتها

عرف مفهوم الحوكمة اهتماماً متزايداً من طرف العديد من الأطراف، حيث بدأ الحديث عنها بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للكثير من الشركات والبنوك لعدة أسباب ساعدت في اللجوء للحوكمة، لكن لا توجد ترجمة عربية متفق عليها لهذا المصطلح مما أدى إلى الاختلاف في تعريفها من قبل الباحثين والكتاب، وكذلك المؤسسات الدولية فلا يوجد تعريف موحد لها. وفي هذا المطلب سنتناول مفهوم الحوكمة وما الذي أدى إلى بروزها ونشأتها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة

"هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية" (بن درويش، 2007، ص. 19).

على الرغم من تعدد تعريف مصطلح الحوكمة، لكنها ترمز إلى معنى واحد فاخترنا منها ما يلي: (Mallar, 2012, pp. 43-44)

- أول تعريف للحوكمة كان من قبل الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل "ميلتون فريدمان" هو إجراء الأعمال وفقاً لرغبات المالك أو المساهمين، والتي ستكون عموماً جني أكبر قدر ممكن من المال، مع الالتزام بالقواعد الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في القانون والأعراف..
- وعرفها "ج. ولفنسون"، رئيس البنك الدولي "حوكمة الشركات تدور حول تعزيز عدالة الشركات والشفافية والمساءلة".
- تعريف سار كر (Sarker) 2005: "الحوكمة الرشيدة هي نظام هيكلية وتشغيل ومراقبة المنشأة مع توجه لتحقيق أهداف إستراتيجية طويلة الأمد لإرضاء حملة الأسهم -الدائنين - المستخدمين - العملاء - المودعين، والتوافق مع المتطلبات والتنظيمية كجزء من الحاجات البيئية والمجتمعية" (أبو النصر، 2015، ص. 44).
- تعريف ميشال كابرون: "الحوكمة في المنظمة هي مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وغيرها من المساهمين فهو يتعلق بحق مساءلة إدارة المنظمة بشكل مستمر وذلك لتحقيق العدالة والمصادقية في العمل" (محمد و فتحي، 2015، ص. 106).

- تعريف (Mukul) 2007: "هي الحالة المركبة والمتعددة الوجوه للمؤسسات والأنظمة والتراكيب والعمليات والإجراءات والممارسات والسلوك القيادي في البرامج السياسية والاجتماعية والإدارية والمحاسبية لتحقيق تطلعات المواطنين" (الجيلاني، 2015، ص. 366).
- فقد عرفها أيضا (Demirag) 2000: "بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة" (المليجي، 2013، ص. 14).
- "حوكمة الشركات هي مجموعة من الأحكام القانونية، اللوائح أو الممارسات التي تحدد نطاق السلطة والمسؤوليات من المسؤولين لتوجيه الشركة على المدى الطويل. توجيه الشركة يعني اتخاذ ومراقبة القرارات التي لها تأثير حاسم على الاستدامة وبالتالي أدائها" (Christophe Duhamel & Sefsaf, 2017, p. 99).

المنظور الإسلامي للحوكمة

"الحوكمة تمثل مجموعة من الأنظمة والقوانين التي توفر معلومات سليمة لمجلس الإدارة في البنوك الإسلامية، مثل الإفصاح والشفافية والوضوح، وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء البنك ومساهميها، وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية إضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال البنكية من ثقة وصدق وأمانة" (نورة، 2019، ص. 66).

المنظور القانوني للحوكمة

"يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة المؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها" (كافي، 2018، ص. 113).

المنظور المحاسبي للحوكمة

"هي توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة، وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية" (نورة و شبايكي، 2017، ص. 18).

المنظور المؤسسي للحوكمة

كما يعرف مركز العقد الاجتماعي بمجلس الوزراء المصري الحوكمة الرشيدة على أنها تعني: "الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتجري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة يرضي المواطنين" (الحصري، 2019، ص. 7).

وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فإن الحوكمة: "هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة (ورقة إستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الحوكمة). الحوكمة تتميز بأنها تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة عادلة، وتعزز سيادة القانون (United Nations Development Programme [UNDP], 1997, p. 6)

كما سبق يمكننا القول أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها وتطبيقها من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنظيم وتحسين العلاقات فيما بينهم وتحقيق المصالح المشتركة.

الفرع الثاني: تاريخ نشأة الحوكمة

ظهر مصطلح الحوكمة عند الإغريق قديما في القرن الثالث عشر حيث كانت هذه الكلمة تعبر عن صفات ربان السفينة الذي يتميز بالقوة والصلابة، والمهارة في القيادة وسط البحر محاطا بالمخاطر والأعاصير والعواصف والقراصنة رغم كل هذا كان يوصل الأمانات والبضائع إلى أصحابها سالما، فهو ربان مسؤول ذو أخلاق عالية... وقد أطلق عليه خبراء البحار "القبطان المتحكوم جيد" (أبو النصر، 2015، ص. 39).

وكان حدوث الأزمات الاقتصادية المتتالية وإفلاس الشركات سببا في تطور أنظمة حوكمة الشركات عبر القرون، وبذلك ظهر مصطلح الحوكمة. وظهر أول فشل موثق في القرن 18 عشر هو فقاعة البحر الجنوبي (شركة مساهمة إنجليزية بين القطاع العام والخاص للتضامن وتخفيض الدين العام الإنجليزي) التي أحدثت ثورة في قانون الأعمال في إنجلترا، بعدها حدثت أزمة الكساد الكبير في 1929 عقب انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات الأمريكية المتحدة، ثم الأزمة المصرفية سنة 1970 في كل من المملكة المتحدة و الولايات المتحدة، و الأزمة المالية في روسيا عام 1998. وقد تحلل تاريخ حوكمة الشركات سلسلة من الإخفاقات للشركات المعروفة، فقد شهدت أوائل التسعينيات غارة مجموعة "ماكسويل" على صندوق المعاشات التقاعدية لمجموعة "المرأة" للصحف، كما عرفت انهيار بنك "بارينجز". وقد بدأ القرن الجديد مع إفلاس شركة "إنرون" في الولايات الأمريكية المتحدة، و شبه الإفلاس لشركة "فيفاندي يونيفرسال" في فرنسا والفضيحة الأخيرة في "بارمالات" بإيطاليا. كل هذا الفشل كان نتيجة عدم الكفاءة أو الفساد، وهذا ما سرع في وضع أطر جديدة للحوكمة كقوانين حوكمة الشركات و قانون "ساربنز أوكسلي". وفي عام 1998 أدت الأزمة المالية الآسيوية إلى ضرورة تحسين الأطر القانونية والتنظيمية، فتم اعتماد قانون الشركات سنة 1995 الذي تم تحديثه لاحقا عام 2001، وفي السنة الموالية تم اعتماد التعديلات على قانون سوق الأوراق المالية قد كانت هذه التغييرات إيجابية وفعال (Simpson, Vardanian, & Somers, 2004, p. 8).

المطلب الثاني: أطراف و خصائص الحوكمة

كما علمنا سابقا أن للحوكمة عدة أطراف تعمل على تطبيقها عن طريق تفعيل الخصائص التي تتسم بها ولذلك سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة وأهم الخصائص التي تتميز بيها كما يلي:

الفرع الأول: أطراف عملية الحوكمة (غضبان، 2015، ص ص. 70-71).

أولاً- اللوائح القانونية والأعراف يشمل الضوابط والأحكام والقوانين، والأعراف والمبادئ الراسخة والمستقرة في أعماق المجتمع وجذوره وكذا مؤسساته.

ثانياً- الدولة ككيان إداري له وظائفه وله هيكله الإداري وبنائه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة ووحداته المتفاعلة التي تعتمد كل منها على الأخرى، تتمثل مؤسسات الدولة في سلطاتها الثلاث:

- أ- السلطة التشريعية: وما تسنه من تشريعات وقوانين.
- ب- السلطة التنفيذية: وما تقوم به من أعمال وعمليات تنفيذية.
- ج- السلطة القضائية: وما تصدره من أحكام وما تعمل على تحقيقه من عدالة.

ثالثاً- الأطراف الآخذة الداخلية هم أصحاب الاهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالشركة وهم يتمثلون في:

أ- **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين، تتراوح ملكية الأسهم بين نوعين من الهيكلة:

1) الهيكلة المركزة: حيث تتركز الملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد، حيث يؤثر هؤلاء بشدة على طريقة عمل الشركة.

2) الهيكلة المشتتة: في ظل هذه الهيكلة يكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عدد صغيراً من أسهم الشركة.

ب- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أداؤهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، يتكون مجلس الإدارة من:

1- رئيس مجلس الإدارة، يكون لرئيس مجلس الإدارة دور محوري في خلق ظروف مناسبة للأعضاء وضمان فاعلية أعمال المجلس.

2- أعضاء تنفيذيين: وهم الأعضاء الذين يكونون من داخل الشركة أي يعملون بها.

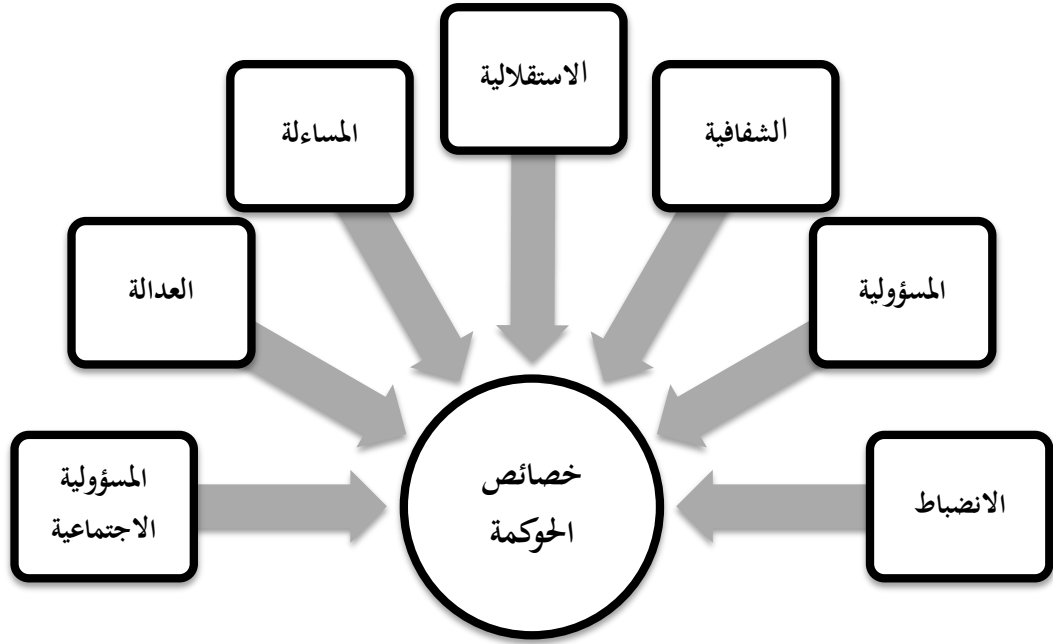
- 3- أعضاء غير تنفيذيين: هم عبارة عن الأعضاء المستقلين والذين هم من خارج الشركة ولديهم مصالح بداخلها.
- ج- الإدارة التنفيذية: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- د- أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

- الاستقلالية: هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس ذو نفوذ على الشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مدقق الحسابات بحيث لا تسمح بتأثير أو نفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة (علي و حسين، 2013، ص. 104).
- الانضباط: أين يتم الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح في وجود بيانات واضحة للجمهور والتقدير السليم لحقوق الملكية وتكلفة رأس المال كما يجب استخدام الديون في مشروعات هادفة مع وجود الحافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر أعلى للسهم (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص. 139).
- المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقرر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية (مركز أبو ظبي للحوكمة، 2004، ص. 11).
- المساءلة: يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أما ممن يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات (الداعور، 2008، ص. 21).
- العدالة: المعادلة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح (العابدي، 2016، ص. 18).
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة باعتبارها المواطن الجيد من خلال رفع الوعي الاجتماعي وبمستوى عالي من السلوك المثالي والقيم للعاملين فيها (قطاف، 2019، ص. 4).

- الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقة وواضحة لكلما يحدث داخل كيان الشركة، مثل الإفصاح عن أهدافها المالية، نشر القوائم المالية والتقارير السنوية في الوقت المناسب، وتقديم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة دولياً (بكريتي، 2018، ص. 49).

الشكل رقم (01): خصائص الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة وأهميتها تطبيقها

لكي تستفيد الدول أو المؤسسات والشركات من الحوكمة يجب أن يكون التطبيق سليماً لمبادئها، وهذا ما جعلها تكتسب أهمية بالغة من طرف جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا أهميتها.

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة

أولاً- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة (جوده، 2008، ص. 26)

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حقوق الشركات ينبغي على إطار الحوكمة أن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الخبرات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإرشادات والعوامل هي:

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

- أ- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى نزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتعزيز قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.
- ب- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون وذا شفافية وقابلة للتنفيذ.
- ج- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- د- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

ثانياً-ضمان حقوق المساهمين

للمساهمين ملكية معينة في الشركة، وهذه الحقوق تمنحهم الحق في نقل الملكية (شراء وبيع الأسهم) وتمنحهم حق المشاركة في أرباح الشركة، وتحدد مسؤولية المساهمين حسب قيمة استثماراتهم. بالإضافة إلى الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة المتمثلة في استثمارات الشركة المستقبلية... وحقوق التصويت للشركة من خلال المشاركة في الاجتماع العام للمساهمين و التأثير فيها(عطية، 2019، ص. 143).

ويحدد هذا المبدأ عدداً من الحقوق التي يجب ضمانها للمساهمين والمستثمرين في الشركات على النحو الآتي: (الوزير، 2007، ص. 6)

- أ- يجب أن يُعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- 1- ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت. فيجب أن يتمكن كافة المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين قبل شرائهم للأسهم، كما يجب أن تكون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت خاضعة للتصويت من قبل المساهمين.
- 2- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع حملة الأسهم.
- 3- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تشكل إجراءات الشركة صعوبة أو تحمل المساهمين تكاليف مرتفعة للتصويت.
- ب- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- ج- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

ثالثاً- المعاملة المتساوية للمساهمين

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين (غادر، 2012، ص. 20).

ويتحقق ذلك من خلال المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة للمساهمين، والدفاع عن حقوقهم القانونية، والإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين، والتعويض عن حالات التعدي على حقوقهم والمساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات (عطا، 2018، ص. 1831).

رابعاً- دور أصحاب المصالح (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص. 29)

ينص المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الآتي:

ينبغي على إطار حوكمة الشركة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً. وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عن الالتزام بتطبيق المبدأ الرابع المتعلق بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وهي:

- أ- يجب احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقيات.
- ب- عندما يكفل القانون حماية المصالح ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
- ج- ينبغي السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.
- د- عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب و على أساس منتظم.
- هـ- ينبغي لأصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للأعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

خامساً- الإفصاح والشفافية (بن درويش، 2007، ص. 55-56)

مجموعة من الآليات المحاسبية التي يتم استخدامها لتقديم منتج بمواصفات جودة معينة ويتم التشغيل وفقاً لمجموعة من المعايير الإنتاجية (معايير محاسبية) مع ضرورة تحقيق الرقابة على مراحل الإنتاج المختلفة (آليات الرقابة على إنتاج المعلومات) ويمكن تلخيص هذه الآليات على النحو التالي:

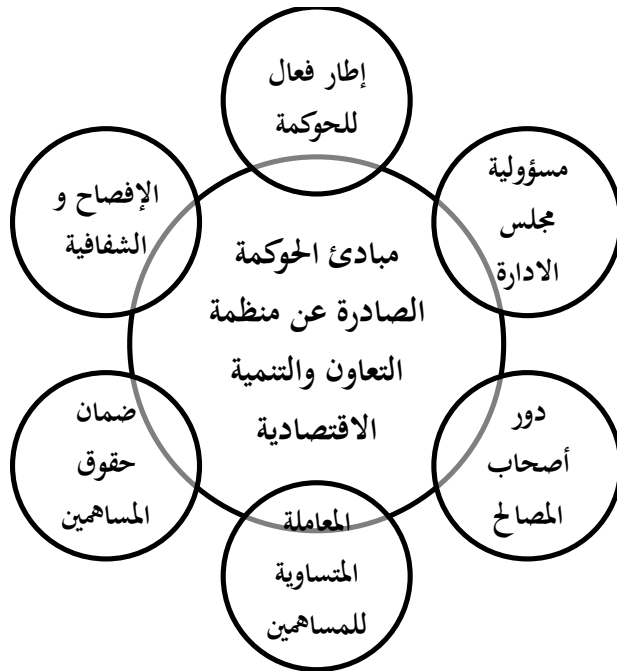
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

- أ- آليات المعايير المحاسبية: يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية (معايير الإنتاج)
- ب- آليات قياس الجودة: يجب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة مثل التوقيت المناسب وأن تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى ملائمتها لاحتياجات المستخدمين.
- ج- آليات الرقابة على إنتاج المعلومات: يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي تم إنتاجها. ودراسة الآليات السابقة والتي تضمنها المبدأ الخامس، يلاحظ أن هناك علاقة تداخلية تبادلية مع الآليات التي تتضمنها المبادئ الأخرى.

سادسا-مسؤولية مجلس الإدارة

حيث يقوم هذا المبدأ على ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين، والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين كذلك يقوم بتوفير المعلومات الكافية والموثوق فيها والالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف، اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية بالوحدة الاقتصادية. أيضاً يتم الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وترشيد القرارات الاستثمارية عن طريق تقويم أداء الإدارة العليا وتكرار المساءلة ورفع درجات الثقة، مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن وجود أي مصالح شخصية مع الآخرين، والتأكيد على ضرورة حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الدقيقة وذات المسؤولية وذات الصلة في وقت مناسب وبتكلفة مناسبة (مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، 2019، ص. 7).

الشكل رقم (02): مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

الفرع الثاني: أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة

أولاً- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات: (الحايك، 2016، ص. 26)

تساعد في وضع إستراتيجية مناسبة لأهداف الشركة حيث توفر الحوافز اللازمة والملائمة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من أجل الوصول لأهداف الشركة التي تراعي مصالح المساهمين. وتزيد الكيانات التي تطبق مبادئ الحوكمة من ثقة المستثمرين؛ لأن هذه القواعد تضمن حماية حقوقهم. ومن خلال وضع أسس للعلاقة بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين يتم تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركة، كذلك تعتبر وسيلة للدخول إلى الأسواق العالمية واستقطاب المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية من جهة، أما من الجهة الأخرى يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي ومن ثم زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

ثانياً- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

تعمل على ضمان حقوق جميع المساهمين، مثل حقوق التصويت والحق في المشاركة في القرارات المتعلقة بأي تغييرات كبيرة قد تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسة، وكذلك الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة ووضعها المالي والقرارات الأساسية التي اتخذتها الإدارة العليا. هذا يساعد المساهمين على تحديد العواقب الناجمة عن الاستثمار في هذه المؤسسات (نورة و شبايكي، 2017، ص. 20).

وتتلخص أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الأمور الآتية: (أصلان، 2015، ص. 69)

- أ- التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يعد من المعايير المهمة للمستثمرين في ظل الظروف التي تمر بها الأسواق العالمية، والتنافس الشديد فيما بينها.
- ب- تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك، وتجنب الفساد والإفلاس وسوء الأداء، ويضمن اتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- ج- تطبيق المبادئ يعمل على إعطاء كل ذي حق حقه من خلال لجان المكافآت والحوافز، وبالتالي الإخلاص في العمل الذي ينتج عنه تحسين الأداء للبنك.
- د- الإفصاح والشفافية تمنع الأزمات والمخاطر وتخلق الثقة عند المساهمين الصغار والكبار.
- هـ- تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطاً وثيقاً على مستوى الأسواق الناشئة بين أداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية.

المطلب الرابع: ميكانزمات ومؤشرات الحوكمة

للحفاظ على جودة تطبيق الحوكمة يجب مراعاة متطلباتها، وتقييم واقع جميع القطاعات ورسم السياسات وصنع القرارات حيث تعتبر مؤشرات الحوكمة مرجعاً لذلك وسنقوم باكتشاف هذه الميكانزمات والمؤشرات التي تعتمد عليها الدول في هذا المطلب.

الفرع الأول: ميكانزمات الحوكمة

أولا- الميكانزمات الخارجية

تمثل المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل: (كافي، 2018، ص.121)

أ- القوانين المؤسسة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، وكفاءة القطاع المالي والبنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، هيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على الشركات.

ب- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل: الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في السوق كالمراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها.

ج- المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل: مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستثمارات المالية والاستثمارية.

وتتجلى أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص.

ثانيا- الميكانزمات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل (صالح، 2016، ص. 78).

"وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توفرها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة" (أبو حمام، 2009، ص. 29).

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة

أولا- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) CC

" يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم" (صاحب و شقيب، 2020، ص. 16).

بدون شك أن السيطرة على الفساد تدعم النمو الاقتصادي وتوفر مناخ جاذب للاستثمار، وتعد محاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة، ومؤشر يقيس مدى قدرة السلطة العامة في القضاء على المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، أي أن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما، وهذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي والاقتصادي والإداري) ومؤشر لنجاح أداء مراقبة الحكومة هذه العوامل مجملها أدت إلى ظهور مفهوم الحوكمة كجسم وإطار وقائي يحمي سوق الاستثمار (مصطفى، 2018، ص. 411).

ثانيا- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) GE

"يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يعبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومات تجاه السياسات التي تم صياغتها وتنفيذها" (علي بن يحيى و قديد، 2015، ص. 4).

يقصد بذلك فاعلية المنظمات الحكومية ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة لخدمة المصلحة العامة، وذلك من خلال إدارة الموارد العامة، وتنفيذ السياسات، وتقديم خدمات ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي، وقياس مدى جودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة (الرفاعي، 2019، ص. 44).

ثالثا- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence) PV (البسام، 2016، ص. 201)

أثبتت الدراسات على تجارب الدول التي حدثت فيها اضطرابات سياسية أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للدول. لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فاعلية وكفاءة السلطة التشريعية (التنظيمية) والتنفيذية. وفقا لمقياس الحوكمة الدولي فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذا الطابع السياسي والإرهابي.

أيضا الاستقرار بشكل عام يخلق بيئة مناسبة لمنظمات المجتمع المدني والأفراد للمشاركة في صنع السياسات العامة والرقابة على أداء الحكومة. وعلى الرغم من تركيز الدول على محاربة الإرهاب كمصدر لعدم الاستقرار، إلا أن هناك أسبابا أخرى لها تأثير أعمق وأطول مدى على الاستقرار مثل الأزمات الاقتصادية والدستورية. ويستخدم هذا المؤشر بيانات مثل التنمية المتوازنة للمناطق النائية ومؤشرات قياس مخاطر أداء الأعمال في الدول، حيث أن هذه البيانات تدعم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتوضح مدى التزام الحكومات بالتنمية المستدامة ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي للدولة، كذلك يوضح طريقة تعامل الحكومات مع الأزمات.

رابعاً- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality) RQ (البسام ب.، 2014، ص ص. 12-13)

يعرف مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها على أنه مقياس يحدد قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات، ولوائح فعالة تعمل على مساعدة التنمية في القطاع الخاص. وكدليل آخر على أهمية هذا المؤشر في القطاع الخاص قياسه مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تبناها وتطبيقها الحكومات، لدعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الاقتصادية للدول وهو أيضاً موازي للدور الحكومي في هذا المجال. ويهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الفرد والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة.

يرجع سبب حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 في نظر المحللين السياسيين والخبراء إلى غياب التشريعات بالإضافة إلى ضعف جودة القوانين واللوائح المطبقة من قبل الحكومات. لم تستفد الحكومات من الأزمات السابقة لكي تتجنب أو تقلل من أثر هذه الأزمات على الاقتصاد المحلي، وهذا ما استنتجته دراسات الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ من سنة 1440 إلى الوقت الحالي. فحين تكون التشريعات والقوانين الحكومية ذو جودة عالية، تساعد بنسبة كبيرة في تقليل حجم اثر الأزمات الاقتصادية والغير اقتصادية، مثل الكوارث الطبيعية على الاقتصاد المحلي، فالأهمية التي يكتسبها مؤشر جودة الأنظمة وتطبيقها جعلت منه عامل مهم في الحوكمة.

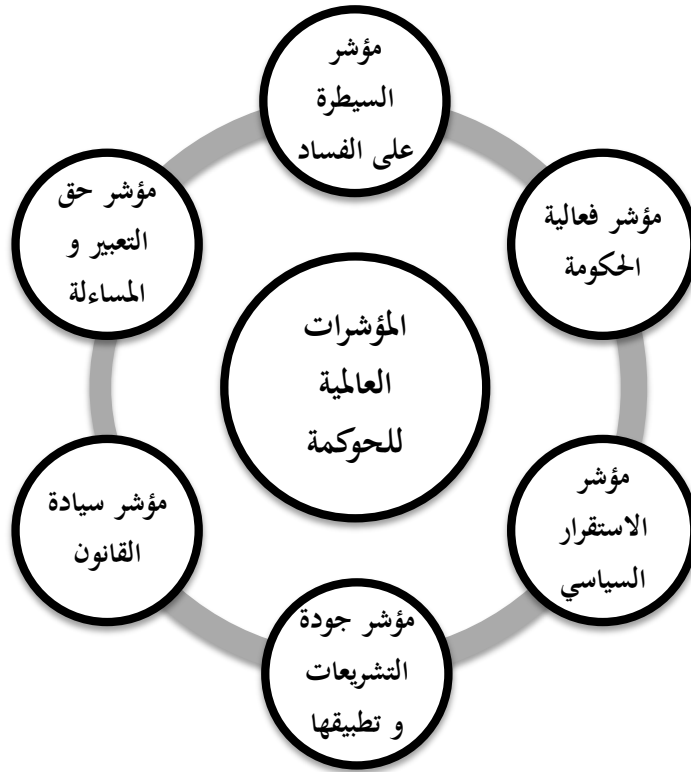
خامساً- مؤشر سيادة القانون (Rule of law index) RL

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال حدوث الجرائم والعنف، وهو عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة، كما أن مؤشر سيادة القانون له أهمية يتعدى تأثيرها الفرد ليشمل المجتمع وقطاع الأعمال، كما أن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة الجهات التنفيذية الحكومية من جهة، والقطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى (متاني، البشير، و بركات، 2017، ص. 397).

سادساً- مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability) VA

يعتبر هذا المؤشر عنصر مهم من عناصر الحوكمة فهو يقيس مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في عملية الانتخاب وكذا اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام وحرية تكوين الجمعيات. أيضاً مبدأ المحاسبة هو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين على نتائج قراراتهم وأنه لا أحد فوق المساءلة، مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية ويدعم حقوق الإنسان، ويساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية ومن الأفراد والمنظمات الغير حكومية على أداء المسؤولين الحكوميين. فالحكم الجيد يحتاج للكثير من جانب الحكومة، ولكن يتطلب أيضاً مشاركة فاعلة من قبل المجتمع (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حالة الحوكمة والادارة العامة في الدول العربية، 2013، ص. 23).

الشكل رقم (03): المؤشرات العالمية للحوكمة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الخامس: معوقات وعوامل نجاح الحوكمة

إن فشل ونجاح الحوكمة يعتمد على مجموعة من المعوقات والتحديات التي تصعب عملية تطبيقها وعدة عوامل تسهلها وفي هذا المطلب سنتحدث عن معوقات الحوكمة والعوامل التي تساهم في نجاحها.

الفرع الأول: معوقات الحوكمة

يواجه تطبيق الحوكمة المعوقات التالية: (CHIBESA, 2018, pp. 58-59,66-67)

- ضعف نظام الإدارة المالية العامة وذلك بسبب وجود قيود تتمثل في عدم استقرار الوضع المالي والاقتصادي الكلي، كذلك قلة الإيرادات والتهرب الضريبي كل هذه المشاكل تساهم في عملية إعداد ميزانية غير ملائمة لتلبية رغبات المواطنين وهذا يعني عجز الحكومة.
- أوجه القصور في النظام السياسي والانتخابي تتمثل في المخالفات التي تحدث على مستوى العمليات الانتخابية كالغش والرشوة والتزوير مما ينتج عنه عدم ثقة الشعب في نتائج الانتخابات والنظام السياسي.

- مشكلة البيروقراطية التي تتمحور على عدم الكفاءة والتعسف حيث أن الاختصاصات متداخلة، والإجراءات الحكومية قديمة وبطيئة، والقدرة على تحليل السياسات محدودة أما التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى مما يصعب الحفاظ على المساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات الحكومية وبالتالي سوء التنسيق والتنفيذ بسبب وجود ثغرات مختلفة في الإجراءات الإدارية.
- تفشي ظاهرة الفساد التي تضر بعملية التنمية وهي عبارة عن حوادث الرشوة والكسب الغير مشروع لتحقيق المصالح الشخصية.
- ضعف الثقافة القانونية والسياسية لدى أفراد المجتمع ينتج عنه سلوكيات لا تتماشى مع الحوكمة التي تسعى إلى بناء دولة الحق والقانون، وإدماج أوسع للمواطن في الحياة السياسية. وتتجلى هذه السلوكيات في غياب قناعة المواطن بأن القانون هو الملاذ الوحيد للاحتكام إليه داخل الدولة والمجتمع من جهة، وهذا يؤدي إلى الجهل بمجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين بشكل عام وبين الإدارة والمواطن بشكل خاص من جهة أخرى، ويترب عن هذا ظاهرة الارتشاء وظاهرة الزبونية، ظاهرة البيروقراطية، ظاهرة المحسوبية، كذلك العزوف عن الحياة السياسية بسبب هشاشة التأطير من طرف ممثلي المجتمع المدني (هنطش و أحمد، 2019، ص. 31-32).
- المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى تتمثل في تدني المستوى المعيشي وارتفاع مستويات الفقر ومعدلات البطالة، أيضا تزايد نسبة الأمية والجهل سواء في فئة المواطنين أو القائمين على الإنتاج، انعدام الحياة النيابية السليمة وغياب الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني التي تعزز دور الدولة في حماية الملكية العامة (الجيلاني، 2015، ص. 45).

الفرع الثاني: عوامل نجاح الحوكمة

تتمثل عوامل نجاح الحوكمة في (أبو النصر، 2015، ص. 63)

- إيجاد قيمة ملائمة للمستفيدين يمكن أن تكون موضوع الحوكمة.
- العمل على إيجاد التوازن بين اهتمامات المستفيدين.
- تأسيس مجموعة من القيم الأساسية التي من خلالها تعمل المؤسسة وقبول جميع العاملين في هذه المؤسسات لهذه القيم الأساسية.
- جعل إدارة المخاطر بالمؤسسة أجزاء متكاملة من نظام حوكمة المؤسسات.
- استخدام المصادر والإفادة منها.
- الميل إلى الاتجاه الاستراتيجي.
- قياس وتقييم الاتجاه الاستراتيجي بصفة دورية للمؤسسة وإتباع الإجراءات التي تضمن استمرار التقدم والتخطيط واتساقها مع الأهداف.
- ضمان أن المطالب المعقولة من المستفيدين من أجل الحصول على المعلومات يتم مقابلتها وأنها مفهومة وحقيقية.
- تمكين الفاعلين الأساسيين من الإبداع والتعبير عن إمكاناتهم الإنسانية.

- تدعيم الثقة والاحترام.
- التمكين والتسهيل والتنظيم أكثر من التحكم.
- الاستدامة.
- المشروعات والقبول للأفراد.
- القدرة على تعبئة المصادر لأغراض المجتمع.
- القدرة على التعامل مع القضايا المعاصرة.

المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبحت جميع دول العالم تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمساعد على تعجيل معدلات التنمية، لاسيما أنه يعتبر مورد مالي وبديل للقروض الأجنبية، كما أنه يتوفر على العديد من المزايا التي لا تتواجد في الموارد الأخرى ما جعله المصدر الأول في التمويل لذا تسعى كل البلدان النامية منها والمتقدمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث زادت حدة التنافس على استقطاب المزيد من الاستثمارات لما لها من أثر فعال وإيجابي على النمو الاقتصادي، في المقابل يجب على الدول المضيفة أن تقوم بتهيئة الظروف المناسبة وأن تتوفر على المحددات اللازمة التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية عالمية، وقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية مفهومه وأهم أشكاله المتباينة والمتعددة، وفي ما يلي سنحاول توضيح ذلك.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المنظمات الدولية

أ- تعريف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD):

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه (ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو البلد المضيف) (الحسن، 2014، ص. 17).

ب- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي أنه "مباشراً" إذا أمتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها (فعلول، 2017، ص. 9).

ثانياً- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق بعض الاقتصاديين

أ- تعريف هيقونير 1997: "هو استثمار محقق من طرف شركة (منظمة مالية) غير مقيمة أو طرف شركة (منظمة مالية) مسيرة من طرف أخرى غير مقيمة) من خلال الإنشاء أو التوسع (إنشاء فرع أو شركات جديدة) أو من خلال المشاركة في شركة (منظمة مالية) جديدة أو موجودة من قبل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بإعطاء الحق للمستثمر الإشراف واتخاذ القرارات بشكل

دائم فيما يتعلق بتسيير الشركة أو المنظمة المالية التي يتم الاستثمار فيها، وأن الأخذ بعين الاعتبار للإستراتيجيات التجارية والصناعية والمالية ذو أهمية أثناء اتخاذ القرارات لتحقيق استثمار أجنبي" (مرداوي، 2008، ص. 12).

ب- تعريف (strake) 1966: "هو التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير، وتشتمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيفة لتلك الاستثمارات" (سعيد، 2007، ص. 59).

ج- "أضاف باركر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود" (عبد الهادي، 2009، ص. 23)

د- كما يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (بيبي، 2015، ص. 125).

هـ- "الاستثمار الأجنبي المباشر هو العملية التي بموجبها يكتسب المقيمون في بلد واحد (بلد المصدر) ملكية الأصول لغرض التحكم في الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى لشركة في بلد آخر (البلد المضيف)" (moosa, 2002, p. 1).

ثالثا-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق القوانين الوطنية والدولية

أ- حسب المشرع الجزائري: (قانون الاستثمار، 2007، ص. 2)

وفق أمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار، قد تناولت المادة الأولى والثانية منه تعريف الاستثمار حيث نصت المادة الأولى على: "يشمل كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخصة". أما المادة الثانية فنصت على أنه:

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

ب- حسب المشرع العراقي:

عرفه قانون الاستثمار العراقي بأنه: "تلك العملية التي تقوم من خلالها منشآت ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، أو هو تكوين منشأة أعمال

جديدة، أو توسعة منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى" (النجف و عبود، 2018، ص. 255).

ج- حسب المشرع الأردني:

"أما المشرع الأردني فقد عرفه في المادة (2) من قانون الاستثمار المؤقت في الأردن رقم (67) لسنة 2003 النافذ على أنه (أي نشاط اقتصادي صناعي أو زراعي أو خدمي تنطبق عليه أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه) " (حمد و توبة، 2018، ص. 132).

من خلال المفاهيم السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن موارد اقتصادية لدولة ما (الدولة المصدرة) تستثمر على شكل مشاريع في بلد آخر (الدولة المضيفة) قصد الحصول على الربح.

الفرع الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشرة عدة صور نذكر من أهمها التالي:

أولاً- الاستثمار المشترك (Joint Venture) (جوامع، 2012، ص. 14)

وهو من أكثر الأشكال الاستثمار شيوعاً، وقد نشأ كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول المضيفة خاصة النامية بعد حصولها على الاستقلال.

وتعرف هذه الاستثمارات بأنها تلك التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية، بنسب متفاوتة تحدد وفقاً لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة (49%) من إجمالي رأس المال، وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات.

في معظم هذه المشاريع المشتركة يكون الشريك الأجنبي مستثمراً خاصاً، إلا أن هذا لا يمنع أن يكون الشريك الأجنبي منظمة دولية أو حكومة أجنبية، كما يميل المستثمر الأجنبي إلى تفضيل المستثمر الخاص المحلي لاعتقاده بأن هذا الأخير أكثر استعداداً للعملية الإنتاجية.

ثانياً- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned Foreign Investments) (عبد الله و السيد، 2019، ص. 117)

وهو النوع الأكثر تفضيلاً من جهة الشركات الأجنبية، إذ تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة. ويتميز هذا النوع بالمزايا و العيوب التالية:

أ- المزايا:

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة وتحسين ميزان المدفوعات.
- إشباع حاجات المجتمع المحلي وخلق مناصب شغل له. المساهمة في التحديث التكنولوجي.
- الحرية الكاملة في إدارة مختلف المشاريع التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات وزيادة نسبة الأرباح المتوقعة.

ب- العيوب

- التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق المحلية.
- يتطلب هذا النوع رؤوس أموال ضخمة التعرض للأخطار الغير تجارية مثل التأميم، المصادرة والتصفية الجبرية.

ثالثا- الاستثمار في المناطق الحرة (Free Zone Area)

يتوجه معظم المستثمرون الأجانب للاستثمار داخل المناطق الحرة وهي عبارة عن مناطق شاسعة توفرها الدولة المضيفة بحيث توفر للصناعات التي تقام داخل هذه المنطقة بعض الميزات والاستثناءات، ومن أهم هذه الميزات إعفاء أرباح هذه الصناعات من الضريبة لعدة سنوات، رواتب العاملين الأجانب معفاة من الضريبة، إعفاء البضائع الواردة والصادرة إلى المناطق الحرة من الضريبة، حرية نقل الأموال والأرباح إلى الخارج، إعفاء المباني التي تقام داخل المناطق الحرة من رسوم الترخيص وضرائب الأبنية، وغيرها من الميزات والحوافز (محمد، 2007، ص. 28).

رابعا- عمليات التجميع (Assembly Operations)

يتعلق هذا الشكل بقيام الشركات متعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، حيث كلما تحركت هذه الشركات نحو الخارج زاد اهتمامها في الحفاظ على علاقاتها التجارية مع شركات أخرى "موردوهم"، وبالتالي فهم يشجعون هذه الشركات باستمرار على تموينهم من السوق الأجنبية المنوي العمل بها في معظم الأحيان، وبخاصة في الدول النامية، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين، الصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، ويمكن أن تتخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي (زرقي، 2018، ص. 16).

خامسا- الاندماج والاستحواذ (Merger and Acquisition) (Chaudhuri & Mukhopadhyay, 2014, p. 4)

على الرغم من الإشارة إلى الاندماج والاستحواذ على أنهما مترادفان إلا أنه يوجد بعض الاختلافات بينهما، حيث أن عملية الاندماج يتم فيها جمع أصول وعمليات شركتين من دول مختلفة لإنشاء هوية قانونية جديدة، أما عمليات الاستحواذ تقوم فيها إحدى الشركات بالسيطرة على أصول وعمليات الشركة الأخرى ويتم تحويلها من شركة محلية إلى شركة أجنبية لتصبح تابعة لها، وبذلك تنتهي الشركة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

المستهدفة قانونيا من الوجود وتتولى الشركة التي استحوزت عليها الأعمال التجارية وتداول الأسهم. كما يمكن أن تشمل عمليات الاستحواذ والاندماج الشركات الخاصة فقط أو يمكن أن تأخذ شكل معين من الخصخصة مع مشاركة المستثمرين الأجانب.

سادسا- التحالف الإستراتيجي (Strategic Alliance) (Rossberg, 2010, pp. 173-174)

هو تعاون رسمي طويل الأجل مع شركات أخرى غالبا ما تكون شركات منافسة سابقة مثل صناعة الطيران، فالهدف من التحالف الاستراتيجي هو تحسين أداء الشركة من خلال الاستفادة من نقاط قوة الشركة المتحالف معها لتغطية نقاط ضعفها، أما عن المعايير المحدد للتحالفات الإستراتيجية تكون كما يلي:

- غالبا لا يلزم رأس مال من الشركاء للاستثمار.
- الهيمنة في البحث والتطوير والإنتاج.
- التركيز على تبادل المعلومات والخبرات والسلع الغير مادية.
- تعاون طويل الأمد لكن محدود الوقت.
- تتواجد في قطاعات عالية التكنولوجيا والخدمات.

وتتمثل إيجابياته في مزايا الموارد من خلال ربط الموارد المالية والموظفين والوصول إلى تقنية الشركاء المحمية قانونيا، ومزايا التكلفة من خلال استخدام القدرات المجانية وإدراك تأثيرات تكلفة الانحدار، مزايا السوق من خلال الجمع بين أنشطة المبيعات. أما عن السلبيات فهي ترتبط بخطر فقدان الميزة التنافسية وارتفاع تكاليف التخطيط والتنظيم والتحكم مع وجود مشاكل في سياسات الموارد البشرية.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الخصائص التي تميزه عن الأشكال الأخرى، كما أن له دور كبير في تنمية اقتصاديات الدول جعله يكتسب أهمية بالغة، وفي هذا المطلب سنقوم بالإشارة إلى هاذين العنصرين.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في: (كاكي، 2013، ص ص. 32-36، 33-39، 37-40)

أولا- انخفاض درجات التقلب

بالمقارنة مع قروض البنوك التجارية وتدفقات استثمارات المحافظة الأجنبية، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر بسبب طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه، مما قد يتطلب تعليق أو إلغاء المشروع بالإضافة إلى العقود المختلفة التي تم التفاوض عليها قبل بدء الحدث، أصبحت التكلفة الاستثمارية الضخمة أيضا عقبة أمام صاحب المشروع، كما تعتبر هذه العقود إجبارا للمستثمرين الأجانب على

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

البقاء، أما باقي الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل تتأثر بشكل كبير بالأزمات، لذلك فإن هذه الميزة تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا لفترة طويلة عندما يكون موجوداً في البلد المضيف. وبذلك هو استثمار طويل الأجل يسمح للشركات متعددة الجنسيات بالتركيز على قطاعات الإنتاج الكبيرة التي تستغرق فترة زمنية معينة وتتمتع بحياة طويلة جدا في البلد المضيف، مما يتطلب منها البقاء لاسترداد جميع الاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك فإن عقد إقامتها في البلد المضيف دائما ما يكون عقدا طويل الأجل يهدف إلى الاحتفاظ بمناصب العمل قدر الإمكان لشعب البلد المضيف لأطول وقت ممكن، وبهذا يعتبر الثبات وانخفاض درجات التقلب من سمات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا-توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر

السمة الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي هي الطريقة والكيفية التي يتم إتباعها لتوزيع هذا الأخير في جميع أنحاء العالم، لذلك أظهرت سنوات من البحث في هذا المجال أن البلدان المتقدمة قد تلقت قدرا كبيرا من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة المتبقية أفادت مجموعات البلدان النامية. تبعا للظروف التاريخية يتحكم عدد صغير من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية في حصة الأسهم، وحقيقة أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما نشأت في البلدان المتقدمة أيضا عوامل التحكم في المواد الخام والتجارة الدولية في ظل الظروف الاستعمارية.

ثالثا-معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي بسبب النمو الذي عرفه في العقدين السابقين (1980_2000) ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة، من أهمها انفتاح اقتصاديات مختلفة في العالم، وخاصة الدول النامية على رؤوس الأموال الدولية، كذلك انهيار المعسكر الاشتراكي ونظرا للاحتياجات التنموية التي يمكن للشركات متعددة الجنسيات فقط توفير مصادر لتمويلها يتم اندماج اقتصاديات هذه الدول مع بقية اقتصاديات العالم بعد عدة سنوات من النمو القوي في الاقتصاد العالمي، قد نواجه الآن بعض التحديات الخطيرة التي تؤثر استقرار معدل النمو المحقق لأن عدة جوانب تحدد إمكاناته في هذا المجال منها: تاريخ انتهاء الصلاحية فقاعة سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الائتمانية الناتجة عنها واستمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى وكذا الاختلال الذي يحدث في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط.

وهناك خصائص أخرى نوردتها كالتالي:

- يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلاء المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
- تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة. وتعتبر المكسيك والبرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

- من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجهه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية.
- معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية، كما أنها تكمل التمويل الذاتي (المصادر الذاتية) للدولة في أجل النفاق العام.
- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.
- وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج، ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال: (بوعزيز و زاوي، 2017، ص ص. 27-28-29)

أولا- كشكل من أشكال تدفق رأس المال

إن المساعدات الدولية التي تعتبر مصدر من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية وشكل من أشكال تدفق رأس المال في تناقص مستمر، وكذا القروض التجارية بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يشهد ازدهار كبيرا وقد تم وصفه بالكولسترول الحميد؛ بسبب إمكانية تحقيقه لمكاسب عديدة سواء اقتصادية، تكنولوجية أو اجتماعية فهو يتميز بالاستقرار والمرونة خاصة في الأزمات مقارنة مع تدفقات رأس المال الأخرى بما فيها الاستثمار الغير مباشر، وهو أيضا يساهم في الاستثمار المحلي حيث أثبتت الدراسات أن 1 دولار استثمار أجنبي يحقق 1 دولار استثمار محلي بينما الأشكال الأخرى تساهم مساهمة ضعيفة في هذا المجال.

ثانيا- كقناة أساسية لنقل التكنولوجيا

تستعمل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التكنولوجيا اللازمة لممارسة نشاطها، إذ يختص بالتي تستغل مباشرة من طرف المؤسسات، وهنا تقوم الشركة الأم بتزويد فروعها بالمعارف التكنولوجية أو تضمن لها التنسيق؛ لأن الفرع ليس لديه حق اختيار مورد للتجهيزات والخدمات المرتبطة بإنشاء الفروع، وبالإضافة إلى بيع التكنولوجيا أو اقتسام السوق والأرباح الناجمة عن استغلال التكنولوجيا مع منتج آخر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم أيضا بالاحتفاظ بها واستغلالها بنفسها عن طريق تدفق داخلي حيث يسمح للشركة الأم بمراقبة استغلال هذه التكنولوجيا.

ثالثاً- كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

- تسعى العديد من الدول خاصة النامية منها إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصادياتها والكثير من المزايا للدول المضيفة. وتتلخص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في العناصر التالية:
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج، كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم التمويل عجز الميزان التجاري.
 - يسهم هذا الاستثمار في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين التشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف.
 - يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير، كمساهمة في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، ومثال ذلك الصين في علاقتها بالشركات الكبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.
 - يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية... الخ).
 - تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الركود الاقتصادي.
 - يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية للدول المضيفة.

المطلب الثالث: أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس مختلف الدول على تهيئة مناخ مناسب للاستثمار حيث تلحق عوامل جاذبة تصبح دافعا للدول المصدرة لكي تقوم بالاستثمار في البلد المضيف الذي يجذبها ومن ثم العمل للوصول إلى الأهداف الخاصة بكل بلد.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر (خربوش، أرشيد، و أحمد، 2011، ص ص. 183-184-185-186)

تلجأ الكثير من الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً منهم وراء تحقيق أهداف محددة تأمل في تحقيقها، وتهدف كذلك الدول المضيفة للاستثمارات إلى تحقيق بعض المكاسب من وراء قبولها لهذه المشروعات على أراضيها.

أولاً- أهداف الشركات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الشركات متعددة الجنسيات من وراء قيامها بالاستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الامتيازات والمنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في بلدها الأم، وهذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يمكن إيجازها في النقاط التالية :

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعيا.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة المعلومات وغيرها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قامت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

ثانيا-أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا والحصول على العديد من الأهداف من بينها:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية، إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (عثمان، 2013، ص ص. 27-28-29)

تتميز هذه الدوافع بالترايط و التداخل فيما بينها ويجب أن تأخذ جميعها بعين الاعتبار دون غرض النظر عن أحدها فوجود واجتماع هذه العناصر يشكل دافعا للإقبال على الاستثمار في دولة ما كما أن غيابها يسبب الانصراف عنها.

أ- الدوافع الاقتصادية: نظرا لاختلاف وكثرة الدوافع الاقتصادية سنقوم بمحصرتها كما يلي:

1- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتجارية دورا مهما في تشجيع

المستثمرين على الانخراط في الأنشطة العابرة للحدود. هناك بعض أوضاع النشاط سريع الفساد التي من الضروري فيها قيام المنتج، والغرض منه تجنب الفشل في إيجاد سوق استهلاكي مناسب وتحويل وحدات الإنتاج والمبيعات أو رأس المال المحدد إلى المنتج والإنتاج المباشر فيه.

2- **زيادة أرباح المشروع:** يعتمد نجاح المشروع بالحفاظ على استقرار العوائد التي يحققها ويجب أن يكون الربح

مناسب حتى يمكن أن يدوم طويلا وهذا ما يعمل لأجله المشروع الاقتصادي، لذا يسعى المستثمر في إيجاد حلول التي تساهم في زيادة الأرباح محققا بذلك الهدف المراد الوصول إليه، ولقد ساعد اختلاف نسبة نمو الاقتصاديات الوطنية العديد من بلد إلى آخر وكذا اختلاف نفقات الإنتاج في تحقيق أرباح ضخمة للشركات التجارية حيث قامت بالتوجه إليها والاستثمار فيها من خلال الإنتاج بتكاليف أقل، ويتجسد ذلك في تفاوت أجره العمل فالدول المتقدمة اقتصاديا والتي تصدر الاستثمار، تعاني من ندرة في العمالة وارتفاع أجرها بينما الدول النامية التي تحتاج إلى رؤوس الأموال تكون فيها أجره العمالة منخفضة.

3- **الرغبة في النمو السريع والاستثمار:** يعتبر تحقيق الأرباح من العوامل التي تجذب الاستثمار لكنه غير كافي

بل هناك عامل آخر له أثر كبير في جلب الاستثمار، وهو السعي إلى تطوير الاستغلال التجاري والانفتاح على الأسواق العالمية؛ لأن الأسواق المحلية غير قادرة على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري التجاري في النمو والتوسع مما يلزم الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

4- **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** للحد من التأثير السلبي للأزمات الاقتصادية

التي يمكن أن تعاني منها السوق الواحدة، يحاول رأس المال الأجنبي تخصيص استثماراته للبلدان والأسواق المختلفة. وهذا ما يوضح توجه شركات الاستثمار التجاري الكبرى إلى فروع لها في دول أخرى سواء دول متقدمة أو نامية لأجل التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة وهي تعتبر إحدى عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى.

5- **احتواء المعرفة الفنية والتعليمية:** تعمل البلدان النامية بشكل خاص على اعتماد برنامج تعاون علمي

عالمي، وذلك عن طريق عقود استثمار خاصة بالبحث والتطوير ثم الإنتاج مع شركات الدول المتقدمة لأنه من غير الممكن الحصول على التكنولوجيا وإنتاجها دون التعاون والمشاركة مع من يمتلك التقنيات والخبرات،

وبالتالي فإن تلك المؤسسات تنقل البيانات وقدراتها العلمية دون تردد مع الدول النامية مقابل التعويض وينتج عن هذا أن الاستثمار الأجنبي في ازدياد لذا نشير إلى التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والتقني الذي يستقطب الاستثمار الأجنبي بطريقة أو بأخرى.

6- **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تحتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

ب- الدوافع القانونية: يتجلى دور التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في أنها توفر الحماية القانونية والضمانات الكافية لتشجيع المستثمرين الأجانب على استخدام أموالهم وخبراتهم التقنية والعلمية في البلدان الأخرى، بطريقة تتفادى الضرر بالاقتصاد الوطني للدولة الجاذبة للاستثمار حيث أنه من غير المعقول أن يقوم المستثمرون سواء كانوا أفراد أو شركات، بالاستثمار خارج حدودهم ما لم يكونوا محميين بشكل صحيح بموجب القانون الوطني أو الدولي لذلك فإن الدوافع القانونية لها أهمية كبيرة تنعكس على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره.

ج- الدوافع السياسية والاجتماعية: إن فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع السياسي، فكلما زاد الاستقرار كلما زادت فرص الاستثمار، لأن له دور كبير في قرار الاستثمار عبر الحدود وهذا ما جعله عنصر أساسي فيه رغم أنه مثير للجدل .

كما أن زيادة الاستثمار التجاري بين جميع الدول دون تفریق ظهر بسبب الانفراج السياسي الذي عرفته دول الشرق والغرب إثر اتفاقيات الحد من الأسلحة الذرية والنوية عام 1957، من جهة أخرى الدولة التي تريد أن تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، عليها أن تكون مستقرة سياسيا لأن المستثمر الأجنبي من لا يمكنه أن يضع رأسماله أو خبرته في خطر إلا إذا تأكد من الدولة التي سيقوم بنقلهم إليها مستقرة من حيث الأوضاع السياسية، فرأس المال يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار فلا يساعده الاستثمار في أماكن تسودها مختلف الأزمات فهذا ما يؤكد أنه عامل فاعل في تشجيع المستثمرين على الإقبال والمساهمة في اقتصاديات تلك الدول .

أما الدوافع الاجتماعية تبنى على أساس أذواق المستهلكين في دولة ما حيث يتم تفضيل منتج محلي عن غيره، من أجل هذا يتم إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال وتعتبر هذه العوامل عوامل إيجابية تؤثر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الرابع: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للاهتمام الذي تلقاه الاستثمار من طرف العديد من الاقتصاديين كونه أصبح بديلا للمديونية تم وضع نظريات مفسرة له للتمكن من دراسته هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه النظريات تتناول مفهوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترتبط بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم والدولة المضيفة كما تؤثر على القرارات الخاصة بهذا الاستثمار.

الفرع الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تعدد المدارس التي تناولت هذا الموضوع فكل مدرسة لها تفسير خاص حسب الفرضيات التي تضعها، وفي هذا الفرع سنتطرق للنظريات التالية:

أولا- النظريات القائمة على هيكل السوق

أ- **نظرية عدم كمال الأسواق:** تستند هذه النظرية على فرضية عدم وجود منافسة كاملة في أسواق الدول النامية أضف إلى ذلك نقص السلع المعروضة. تمتلك الشركات المتعددة الجنسية نقاط قوة حيث تتمتع بالميزة التنافسية التي لا تتواجد في الدول النامية ومن أهم عناصر قوة الشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- 1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- 2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- 3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
- 4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشرة.
- 5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- 6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية هدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإما تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

- انتقادات نظرية عدم كمال الأسواق: انتقدت هذه النظرية بسبب الفرضية التي تقول أن الشركات المتعددة الجنسية لها معرفة وإدراك بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب الناحية العلمية هذا غير ممكن في الواقع، ويمكن القول أيضا أن إمكانية أو حقيقة نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على مرونة وتنوع الشروط والإجراءات

الجمركية والقوانين التي تضعها حكومات الدول النامية أو المتقدمة؛ وللسبب نفسه ستتأثر أيضا قدرة الشركة بالاستفادة من مزاياها التي تميزها عن الشركات المحلية في البلدان الأخرى (قويدري، 2011، ص. 12-13).

ب- نظرية دورة حياة المنتج الدولي: تقوم نظرية دورة حياة المنتج الدولي على عنصرين أحدهما محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو التفوق التكنولوجي، أما الآخر أهمية المزايا المكانية التي تكتسبها الدولة المضيفة للاستثمار المباشر وهذا ما أثبتته "ريموند فرنون" رائد هذه النظرية. أكدت صحة فرضيات هذه النظرية عن طريق الواقع التطبيقي ونشاطات شركات متعددة الجنسيات، حيث تركز على المكانة والسمعة بدل السعر لذلك يتم إنتاج السلع والمنتجات أول مرة في الدول عالية التكنولوجيا والتقنية، والتي تتمتع بالدخل الفردي المرتفع والمرونة السعرية معدومة، بعد ذلك ينتقل إنتاجها في الدول الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية وفي المرحلة الأخيرة ينتشر الإنتاج إلى الدول النامية. كما تقول هذه النظرية انه إذا لم يتم إنتاج هذه المنتجات في الدول الأخرى أو تمنح تراخيص لإنتاجها محليا، تصبح الشركة عرضة للخسارة وذلك عند ارتفاع الطلب على هذه المنتجات. ونتيجة لهذا تخرج فرضية أخرى والتي تتمثل في تفضيل سياسة غزو الأسواق عن طريق سياسة التصنيع والإنتاج المحلي بدل التصدير، وبالتالي التشجيع على التوطن الصناعي في مختلف الأماكن والاقتصاديات. كما تفترض النظرية أن حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل أساسية، حيث تبدأ بمرحلة التقديم، ثم النمو، فمرحلة النضج ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الانحدار.

1- المرحلة الأولى: مرحلة التقديم (Introduction Stage)

في بداية هذه المرحلة يظهر منتج جديد من طرف إحدى الشركات الاحتكارية الكبرى التي تقوم بخلق فكرة جديدة، وذلك بتطوير وابتكار سلعة مختلفة وطرحها في السوق، قد تستغرق عملية التقديم بعض الوقت فإن زمن هذه المرحلة يمثل البعد الاستراتيجي لنجاح المنتج واستمراره؛ وبسبب حداثة المنتج الجديد وعدم شهرته في المرحلة الأولى، يكون حجم المعاملة عادة منخفضا ومعدل نموه بطيئا للغاية. وتتميز هذه المرحلة بهوامش ربح منخفضة بسبب التكاليف المرتفعة، كما أن هناك جانب مهم في هذه المرحلة هو تحديد نهاية لها، والمعايير المستخدمة في ذلك هي وصول حجم التعامل إلى الأرقام المخطط لها ظهور المنافسة وازدياد حدتها.

2- المرحلة الثانية: مرحلة النمو (Growth Stage)

هذه واحدة من أهم مراحل دورة حياة المنتج. وأبرز ما يميزها هو النمو السريع للابتكار التكنولوجي للإنتاج، وزيادة حجم المعاملات، ومقدار الربح المحقق نتيجة زيادة الطلب على السلع في الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعلها تتمتع من مزايا اقتصاديات الحجم ومزايا تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى. إن البداية الأولى لهذه المرحلة تسمى المرعي الخصب، وفي المرعي الخصب تكون البقرة حلوبا وطالما أن خدمة المعالجة لم تصل إلى المستوى المحتمل، ستستمر هذه المرحلة لذلك يجب على الإدارة تمديد هذه المرحلة لكي تتمكن منظمة الأعمال الحصول على أكبر ربح، فإنه عادة ما يعبر عن

حجم الصفقة المحتملة بالحصة السوقية، وبما أن عائد المنتج لم يصل إلى هذا المستوى، فهذا يعني أنه لا يزال في مرحلة النمو.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة النضج (Maturity Stage)

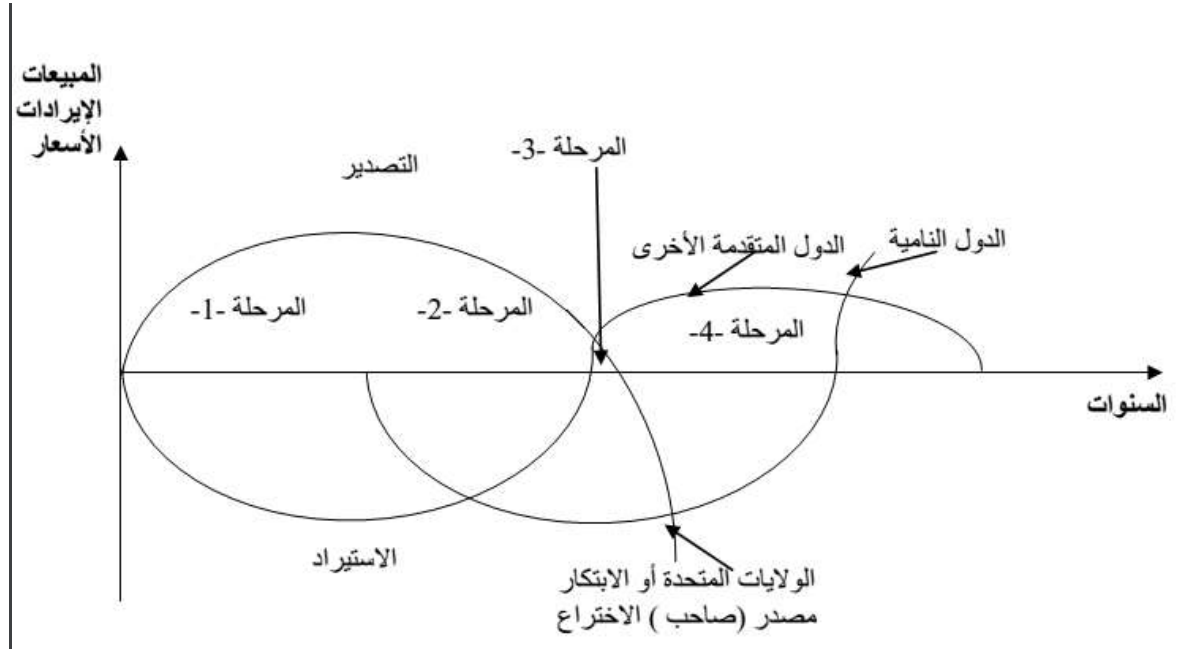
ما يميز هذه المرحلة أن المنتج منتشر بشكل كامل بين جميع المنافسين مع استقرار التقنية المستخدمة في إنتاجه، على الرغم من أن حجم المعاملة يتزايد مع وجود اتجاه تنازلي، إلا أنه قد تم الوصول إلى التعامل بالخدمة والربح الناتج إلى المستوى المتوقع أو المعالجة في أفضل حالة بالحفاظ على الاستقرار والثبات، ومن الممكن أن يضغط على السعر ليتجه إلى النزول. وأيضاً تكثيف جهود الترويج في هذه المرحلة، لذلك يجب أن تستند أي إستراتيجية تسويقية تتبناها المؤسسة على محورين أساسيين هما: أسعار منخفضة لإغراء العملاء واستمالة رغباتهم، وترويج كثيف يتم من خلاله تأكيد المكانة التنافسية للمنشأة وبرز الميزة التنافسية فيما تقدمه من خدمات.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار (Decline Stage)

تبدأ هذه المرحلة بإيقاف الخدمة عند مستوى ثابت من التعامل، ثم تبدأ بعدها بالانخفاض، وتعرف هذه المرحلة بالاهتزاز والتعثّر الذي يؤدي عادة إلى التوقف عن تقديم الخدمة تماماً لذلك يجب عليها أن لا تصل إلى هذه النقطة إلا إذا كانت هناك خدمة بديلة.

- انتقادات نظرية دورة حياة المنتج الدولي: تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات وكان سبب ذلك صعوبة تعميم تنفيذها على جميع المنتجات حسب افتراضاتها السابقة، أين يتم إطلاق بعض المنتجات والتي تعرف بإسم سلع التفاخر وهي منتجات يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة في بلدان أخرى بإستثناء البلد صاحب الابتكار مثل سيارات "الرولز رويس"، كما أن هذه النظرية تصف وتشرح فقط السلوك الاحتكاري للشركة واتجاهات إنتاجها في البلدان الأخرى لكي تستفيد من الاختلافات في تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استخدام التسهيلات الممنوحة التي يوفرها البلد المضيف، وكسر صرامة تدابير الحماية الجمركية للمنتجات المستوردة، رغم هذا فهي لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة وهذا ما جعلها محل الانتقاد (سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر، 2015، ص ص. 157-158-159-160-161).

الشكل رقم 04: دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: (سحنون ، 2010 ، شكل 3، ص 37)

ج- نظرية تدويل أسواق السلع الوسيطة: جاءت نظرية تدويل أسواق السلع الوسيطة من طرف "Bucley" و "Casson" ،

هي نظرية مركبة من عدة نظريات تحاول الإجابة عن سبب تحول الشركات إلى متعددة الجنسيات. إن الخبرة والمعرفة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية من السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج المنتجات النهائية والسوق الداخلية لمجموعة الشركات المتعددة الجنسيات تساعد في ذلك، كما تعطي أيضا نتائج أفضل وتكاليف أقل في مجال البحث والتطوير والحجر الداخلي أين يتم الاحتفاظ بالمزايا التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات لتضمن مكانتها التنافسية، أما الحجر الخارجي يقصد به بيع براءات الاختراع للغير من أجل الاستفادة من مزاياها. وللاحتفاظ بالميزة التنافسية يجب الرقابة على رأس المال البشري من خلال إنشاء فروع فهو منبع الابتكار بفضل مهاراته وخبراته، وكذا التكنولوجيا المستخدمة والتسويق.

إن تخوف الشركات من عدم قدرتها على توفير تمويناتها من المواد الأولية، جعلها تسيطر على أسواق المواد الأولية العالمية في مجال الصناعات الإستخراجية وقبل الحرب العالمية الثانية حاولت هذه الشركات جاهدة أن تكون متعددة الجنسية بسبب ذلك، ثم بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الشركات على أسواق التكنولوجيا والمنتجات الوسيطة، وبهذا اكتسبت صفة متعددة الجنسيات.

إن هذه النظرية تكمل نظرية دورة المنتج وتأخذ في الحسبان وضع الشركة التي تخطط لمنتجات عديدة في أسوقها الوطنية والأسواق الأجنبية، كما أن هذه النظرية تكمل نظرية الأسواق غير المتكافئة أو غير الكاملة وتمثل امتداد للحديث عنها، لكن من جانب آخر تكون صعبة التطبيق على وجه الدقة وذلك لأن الأسواق تكون غير كاملة، علاوة على ذلك فإن هذه النظرية

لا تخدم بشكل دقيق تعددية الجنسيات في ما يتعلق بالخدمات التي تعد من النشاطات الاقتصادية المهمة في العالم (كلاخي، 2017، ص ص. 130-131-132).

ثانيا- النظريات القائمة على المنظمة والحماية

أ- **نظرية المنظمة (المؤسسة):** على حسب ما جاء في نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يرى أنها مبنية على أساس موقف وتصرفات مسيري المؤسسات من حيث الرغبة في تدويل عمل المؤسسة التي يسيرونها من عدمه هذا من جهة، أما من جهة أخرى يرونها متعلقة بالأجل المتوسط والطويل وبعدها يقع تدويل المؤسسة أو عدم تدويله بناء على الإستراتيجية المتبعة.

1- **منظور المسيرين:** لقد كان لقرار الاستثمار في الخارج علاقة بالمسيرين الذين لديهم يد في ذلك منذ فترة طويلة،

واستنتج "E.Penrose" أنه بإنتاج منتجات جديدة واستغلالها الأمثل بالإضافة إلى دخول أو غزو أسواق خارجية جديدة تنمو المؤسسة، لكن عند الاستثمار في بلد أجنبي تقوم الشركات الدولية بخلق مؤسسات جديدة أو الاستحواذ على الشركات المحلية بنسبة 100٪. وهنا يبرز دور كبار المسيرين من جانبيين:

الجانب الأول يعتمد على خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية والإدارية، ومدى معرفتهم بكل الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي والمخاطر ممكنة الحدوث، مع إيجاد حلول وأساليب ملائمة تجنب الوقوع في الأخطار المحتملة.

الجانب الثاني يتمثل في الميول النفسية والاختيار الذاتي لهؤلاء المديرين ومدى نطاق رؤيتهم، ومن ثم الطموح في جعل أنشطة منظماتهم دولية أو مكتفية ذاتيا في السوق المحلي رغم الفوائد التي يمكن الانتفاع بها عن الاستثمار الخارجي. وهذا ماتم التوصل إليه من قبل "J.D.Richardson" عند عرضه لأسباب قرار التوطن في بلد أجنبي، ولخص ذلك في مجموعتين مقررتين هما :

- المجموعة الاقتصادية الهادفة، التي تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل.
- مجموعة التفضيلات الواسعة المتعلقة بالآفاق الربحية للمسيرين.

2- **منظور إستراتيجية المؤسسة:** بحسب هذا الرأي هناك سببان لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر هما :

- دوافع خارجية: الخوف من خسارة السوق وعزل السوق المؤسسي من المنافسة الأجنبية... إلخ.
- دوافع داخلية: بعض المسيرين حريصون على التوطن الأجنبي لذلك يجب أن يكون للإدارة تأثير دولي وأن تعبر عن رغبتها في التحول إلى شركة متعددة الجنسيات.

ومنه نستنتج وجود إستراتيجيتين هما الإستراتيجية الدفاعية والهجومية، يتم اختيار الإستراتيجية الأولى على أساس الحفاظ على الحصة السوقية والاستفادة من مزايا التكاليف والتكنولوجيا واقتصاديات الحجم... إلخ. بينما تختار الإستراتيجية الهجومية عند امتلاك المؤسسة مهارات عالية، عند استقرارها بشكل جيد في بلدها الأصلي تتوطن في الخارج.

- الانتقادات الموجهة للنظرية: قدمت هذه النظرية العديد من التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى عنصرين جديدين يساعدان في ذلك أيضا وهما رغبة المسيرين من ناحية والإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة من ناحية أخرى. اعتماد

المؤسسة الأم على الإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية دون تقديم أي تفسير فيما يخص التوسع من طرف فروع الشركات في الخارج، لكن يوجد أمر لم تتطرق إليه هذه النظرية وهو تصرفات بعض الفروع المشابهة لتصرفات الشركة الأم. تملك الشركات المتعددة الجنسيات العديد من المزايا الاحتكارية والتي لا يمكن استخدامها إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما لم تتناوله هذه النظرية (بعداش، 2008، ص ص. 91-92).

ب- **نظرية الحماية:** إن فشل الفرضيات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق ساهمت في ظهور نظرية الحماية، فمن جانب عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات، والشركات الوطنية الذي يمنع تحقيق الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يلائم أهداف هذه الشركات، ومن ناحية أخرى أن نسبة تحقيق الشركات المتعددة الجنسية لأهدافها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تطبيق الدول النامية للقوانين والإجراءات والرقابة على حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة الخاصة بهما.

تشير الحماية إلى الإجراءات الوقائية المتمثلة في ضمان عدم تسريب المعلومات والأسرار التقنية وأحدث الابتكارات في مجالات الإنتاج والمبيعات إلى المؤسسات المحلية في سوق البلد المضيف، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو وسائل أخرى غير عقود الترخيص والإنتاج لأطول فترة ممكنة والتي تتخذها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر. بمعنى آخر تهدف هذه الشركات إلى حماية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حماية أنشطتها واستخدامها داخل الشركات الأجنبية، ومحاولة منعها من التدفق إلى مشاريع أخرى في البلدان التي تتلقى هذه الاستثمارات، وذلك للحصول على أكبر عائد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي حماية الاستثمار والوصول إلى أهدافها (حسين، 2014، ص. 63).

ثالثاً- النظريات التجميعية

أ- **نظرية الموقع:** يعتمد أساس هذه النظرية على اختيار الدولة المضيفة أين يقع بلد الاستثمار، لذلك هو يركز على الظروف والعوامل البيئية التي تؤثر على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية في البلد المضيف، وقد أولت نظرية الموقع اهتماماً بالغا بالتغيرات البيئية للبلد المضيف المتعلقة بالعرض والطلب، وبالتالي التركيز على جميع العوامل المتعلقة بالإنتاج والمبيعات وتكاليف الإدارة. توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار، وهذا حسب ما أشارت إليه العديد من الدراسات التطبيقية، أن الشركات الأجنبية عن اتخاذ قرارها بالاستثمار في الدول المضيفة أو المفاضلة بين الاستثمار والتصدير تركز على العوامل الموقعية المتمثلة في:

- 1- العوامل التسويقية والسوق، مثل، درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء.
- 2- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والأولية، مدى توافر معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء، الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل.

3- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاتجاه نحو مدى قبول الاستثمارات الأجنبي الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب.

5- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

6- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج إمكانية تجنب أو التهرب الضريبي.... إلخ (عبد العال، 2012، ص 219-220)

ب- **نظرية الموقع المعدلة**: هذه النظرية هي امتداد لنظرية الموقع وتطويرها، فهي تساعد على زيادة بعض العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي ويعود تطوير هذه النظرية إلى "روبوك" و"سيمونديس" الذين اقترحا تأثير الأعمال التجارية والاستثمارات الدولية والأنشطة ذات الصلة بالجوانب المتمثلة في عدة مجموعات من العوامل المجموعة الأولى: متضمنة المتغيرات الشريطة. أما المجموعة الثانية: هي العوامل الدافعة، وأخيرا يتم تمثيل المجموعة الثالثة ببعض متغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة. ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يأتي:

1- عوامل تتعلق بأهداف الدول (الدولة الأم).

2- عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح.

3- عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات.

4- عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية.

5- عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

ج- **انتقادات نظرية الموقع المعدلة**: تلخص هذه العملية جميع النظريات السابقة، ويرجع هذا إلى العديد من العوامل المختلفة التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي وهذا ما تم التحدث عنه في النظريات السابقة. ورغم أن هذه العوامل المساعدة تعتبر ميزة، إلا أن كثرتها يصعب من مهمة الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص قرارها لاختيار الدولة المضيفة التي ستستثمر وتراول نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية فيها (سحنون، 2010، ص 40-42).

د- **النظرية الانتقائية**: تتميز نظرية "دينج" بالشمولية، فهي تربط التفسيرات الجزئية وتجعلها نظرية واحدة شاملة حيث تجمع جميع العناصر الأساسية لنموذج كل من الملكية، الموقع والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، للتمكن من تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي. وتقول فرضية "دينج" أنه يجب أن تتوفر ثلاثة شروط لكي يتم اتخاذ قرار بالإقبال على الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الشروط في:

- 1- **مزايا الملكية:** وهي مزايا تحتكرها الشركات المستثمرة الأجنبية في البلد المضيف، ولا تمتلكها الشركات المحلية في تلك الدول وتتمثل هذه المزايا في حيازة أصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنوع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، اقتصاديات الحجم الكبير.
- 2- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:** لكي تتمكن الشركة المستثمرة الاستفادة من مزاياها الاحتكارية عليها الدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لان الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية عن طريق الاستثمار أحسن للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة بوسيلة البيع أو التأجير، أو الترخيص. وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية، التحكم في منافذ البيع ... إلخ.
- 3- **مزايا الموقع:** تتمثل في اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز الاستثمار المختلفة، كما يلزم أن تفوق هذه المزايا المكانية للدولة المضيفة مزايا شركات الدولة الأم.

إن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا التوطن أو الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية، لقد نجح "دينج" في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية (حسب الله، 2005، ص ص. 32-33).

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم المحددات الشبه متفق عليها من طرف معظم الباحثين الاقتصاديين في الآتي:

أولاً- محددات الاستثمار الأجنبي الراجعة للمستثمر الأجنبي (قبلان، 2008، ص ص. 12-13-14-15)

أ- **معدل العائد على الاستثمار:** هو أحد العوامل المهمة والرئيسة التي تجذب الاستثمار، لأنه كما جاء في القاعدة فإن المستثمر يتخذ قرار الاستثمار في دولة معينة عند توقعه لعائد أكثر ارتفاعاً بعد وضع آخر التعديلات حسب معدل المخاطر التجارية والغير تجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية. وكتيجة للدراسات التي أجريت حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، فإن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل.

ب- **سعر الفائدة:** يقوم سعر الفائدة بالتأثير على الحركة الدولية لرأس المال، فالتدفق يميل إلى الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً وهذا حسب اختلاف الأسعار من مكان إلى آخر. وقد جاء في دراسة "لوباز" سنة 1999 للمحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في بداية التسعينيات جذب تدهور أسعار الفائدة الحقيقية انتباه المستثمرين فقد قاموا باستثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية عوضاً عن ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.

ج- التسويق: للتسويق أهمية بالغة في الاستثمار الدولي ويتجلى ذلك في تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بخبرات وقدرات تسويقية عالية التطور تساعد على إدراك حجم الطلب على منتجاتها وتمييزها، وبالتالي دخول الأسواق بسهولة وبكفاءة عالية وتنوع منتجاتها.

د- تكاليف الإنتاج: يعتبر انخفاض تكاليف الإنتاج من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال الإنتاج الضخم يستفيد من مزايا اقتصاديات الحجم وبما ينعكس ذلك في تكاليف الإنتاج، فكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة كلما حافظ على حجم مبيعاته أكثر وكذا الحفاظ على الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية، سواء ارتبطت ودافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية فقط أو إلى جانبها تكاليف أخرى مثل انخفاض تكلفة العمل في الدول النامية.

هـ- التكنولوجيا: تسمح القدرات المالية للشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب بالإنفاق على البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا فهي تعطي أهمية كبيرة لها ما جعلها تمتلكها بشكل خاص دون الشركات الأجنبية الصغيرة أو الشركات المتواجدة في السوق المحلي، كل هذا كان سببا في سيطرتها على التكنولوجيا في الدول المضيفة، التي تساعد في اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

ثانيا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم (سطحي، 2018، ص. 15)

إن عوامل الطرد من الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا كان نتيجة لما توصلت إليه الكثير من الدراسات، ويرى "كوشلين" أن المستثمر الأجنبي تجذبه الدولة المضيفة التي تعتمد على الدولة الأم للاستثمار فيها خصوصا من ناحية الاقتراض أو التصدير، التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات المختلفة. واستنتج "Frey" و "Schneider" سنة 1985 أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة تؤثر في شرح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين، أيضا التبعية الاقتصادية والسياسية تعتبران عاملا محددًا ومؤثرًا على قرار الاستثمار في الخارج.

كما أشار كل من "Kwang" و "Singh" عام 1995 إلى بعض المحددات الراجعة للدولة الأم، والتي تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية نحو الدول المضيفة، والمتمثلة فيما يلي:

- عدم ملائمة المناخ السياسي للدولة الأم، الأمر الذي يدفع المستثمر إلى البحث عن ظروف أفضل في دول أخرى
- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

وذكر رضا عبد السلام أن سبب تدفق الاستثمارات الأجنبية من هذه الدول إلى الدول النامية، يرجع إلى ضعف معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وانخفاض الطلب الداخلي في الدول الصناعية خلال العقود الماضية. وتعمل الدولة الأم على تحقيق أهدافها المتمثلة في خلق مناصب شغل جديدة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير ونشر ثقافتها الاجتماعية والسياسية في الخارج، كما تقوم الحكومة الأم بتشجيع الشركات على المنافسة في السوق المحلي أو في الأسواق الخاصة بالدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

ثالثاً-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة (سريح، 2016، ص ص. 123-124)

أ- المحددات الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيس في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو استثمار معين واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، وهناك مجموعة من العوامل سيتم تناول أهمها:

1- ضرورة وجود سوق مالية متطورة: إن ما يدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، إضافة إلى تطور السوق ونموه في المستقبل، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد لسكان والقوة الشرائية للمواطن، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى إلى تحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.

2- الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي: إن وجود بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار، تتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، إذ أن الاستقرار النقدي والمالي في البلد المضيف يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في البلد المضيف، ويعكس أهم جوانب استقرار السياسات الاقتصادية الكلية على معدل تضخم منخفض، وأسعار صرف مستقرة وخفض العجز الموجود في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري.

3- بنية تحتية مناسبة: يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محمداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والجسور ومصادر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي، كذلك وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة اتصال وتبادل المعلومات بين الشركة في الدولة المضيفة والشركة الأم، فتوفر هذه العوامل تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

4- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود.

5- القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهذا يقود إلى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.

ب- المحددات السياسية والقانونية:

1- المحددات السياسية: هي أحد الجوانب الأساسية التي لها تأثير على قرار الاستثمار في الخارج، لذا توفر الاستقرار السياسي شرط لازم لا يمكن الاستغناء عنه، ومعناه استقرار السياسة الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، فالمستثمر الأجنبي لا يعتمد على العوامل الاقتصادية وحدها عند اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع، وإنما على أساس درجة استقرار النظام السياسي في البلد، إن المستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الثابتة بدلا من النظم الأخرى التي تكون عرضة للتغير وإثارة الجدل داخل الدولة، لأن البيئة الغير مستقرة تكون فيها مخاطر الاستثمار عالية جدا لذا لن يجازف المستثمرون برأسمالهم، إذن البيئة السياسية المستقرة تعطي لهم ثقة في القوانين التي تحكم الاستثمار والأسواق التي يعملون فيها تبقى ثابتة دون تغيير، يضاف إلى ذلك مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها إن وجدت وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل.

2- المحددات القانونية: وتمثل في الآتي:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد، والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ج- المحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية:

1- الحوافز المالية والتمويلية: هناك ثلاثة أنواع من الحوافز (عبد الهادي، 2009، ص. 32)

- **مالية:** هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستنادا على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية على الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على المبيعات، ومشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها ومشاريع مبنية على الاستيراد، ومشاريع مبنية على التصدير.
- **حوافز تمويلية:** ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات. وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة

للاستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي معدلات تفضيلية.

- **حوافز أخرى:** هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز، ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية. ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها... إلخ. والخدمات المنخفضة التكاليف، و أفضليات في مجال السوق، ومعاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي.

2- الحوافز الجبائية: (سريح، 2016، ص. 125)

هذا النوع من الحوافز يهدف إلى تقليل العبء الضريبي المفروض على المستثمر الأجنبي وتنقسم الحوافز الضريبية بالاعتماد على وعاء الضريبة إلى:

- قاعدة الضريبة: تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات، السماحات الضريبية على الخسائر من خلال إجراء المقاصة مع الأرباح المتحققة لاحقاً.
- قاعدة الاستثمار الرأسمالي: كتعجيل احتساب كلف الإندثارات للاستثمار وإعادة الاستثمار.
- قاعدة العمالة: كوجود إعفاءات ضريبية على اشتراكات الضمان الاجتماعي، والخصومات (السماحات) من الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس عدد الأفراد أو أساس أية مصروفات مرتبطة بالعمالة.
- قاعدة القيمة المضافة: إعفاءات على ضريبة الدخل بالاعتماد على حجم المخرجات الصافية.
- قاعدة المبيعات: إعفاءات ضريبية لدخل الشركات على أساس رقم المبيعات الكلي.
- قاعدة الاستيراد: كتقديم إعفاءات ضريبية على استيراد السلع الرأسمالية أو المعدات أو المواد الأولية وأية مدخلات مرتبطة بعمليات الإنتاج.
- قاعدة التصدير: كمنح إعفاءات ضريبية على الصادرات، والمعالجات الضريبية التفضيلية في ما يتعلق بالدخل المتحقق من الصادرات الأخرى.

المطلب الخامس: مخاطر ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن سياسية الاستثمار الأجنبي المباشر كأى سياسة أخرى لها عدة أضرار تؤثر سلباً على الدول المضيفة والمصدرة، والكثير من المزايا التي تستفيد منها هذه الدول.

الفرع الأول: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تشتمل مخاطر الاستثمار الأجنبي على الآتي:

أولاً-على مستوى الدولة المضيفة (زغلول، 1988، ص ص.167-168)

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص قد يأتي برأس مال بالإضافة إلى التكنولوجيا مرتفعة الثمن بالنسبة للاقتصاد المحلي وتستخدم في أولويات غير ملائمة.
- الدول المضيفة قد تجد نفسها تتبع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد يتعارض مع مصالحها القومية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يهدد القومية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى اضطراب في عمل الشركات المحلية لمنافسته لهم.
- وقد ذكر "Reuber" أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يهدد السيادة السياسية واستقلال الدول المضيفة واستقلال تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية.

وأضاف ما يلي كتأثير معاكس للاستثمار الأجنبي المباشر:

- تطور الوحدات الأجنبية داخل الدول المضيفة مع قلة أو عدم الاتصال بالاقتصاد المحلي يؤدي إلى عدم نموها.
- قد يعوق تشجيع زيادة أسواق التصدير.
- زيادة أسواق الواردات مما يؤدي إلى إعاقة الدول المضيفة.
- عدم ملائمة أساليب التكنولوجيا الحديثة للظروف المحلية .
- عدم ملائمة جهود التدريب والتنمية الإدارية للدول المضيفة.
- قصور المساهمة الملائمة لتطوير المجتمع.
- قصور قدم رأس المال من الخارج والاعتماد الشامل على المدخرات المحلية.
- صورية نقل الأسعار المتبعة داخل الشركات.

ثانياً-على مستوى الدولة المصدرة (أبوليلي، 2005، ص. 17)

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي:

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على هذه الشركات.
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المزايا الموائية:

أولا-على مستوى الدولة المضيفة (عبد المطلب، 2006، ص ص. 208-209)

- الحصول على الفن الإنتاجي المتقدم والتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي قد يصعب الحصول عليها في حالة الاقتراض الخارجي فضلا عن الآثار الإيجابية لذلك على الاقتصاد القومي من تأثير على زيادة ورفع مستوى الإنتاجية وصن استخدام الموارد المتاحة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، ناهيك عن ما يعنيه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك، ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.
- يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة وفورات خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية، بالإضافة إلى ما تؤدي إليه تلك الاستثمارات من خلق صناعات مغذية مساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج أو تقوم ببعض عمليات تصنيع أو تسويق منتجات المشروعات.
- ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة، وبالتالي زيادة في الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها.
- لا يترتب على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تراكم للمديونية الخارجية بأعبائها وآثارها التي ضاقت بها الكثير من الدول النامية، بل أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المحففة كما حدث عند لا تعامل مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وخاصة بعد أزمة الثمانينات.

ثانيا-على مستوى الدولة المصدرة (أبوليلي، 2005، ص. 16)

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:

- تقليل المخاطر المختلفة.
- تعظيم العائد وذلك عن طريق استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا والبحث والتطوير.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

خلاصة الفصل الأول

إن للحوكمة مفاهيم متعددة وكلها تشير إلى أنها مجموعة من الإجراءات التي يجب تطبيقها على كل الأطراف لتحقيق المنافع الخاصة، وتعتبر الأزمات الاقتصادية التي حدثت عبر القرون من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نشأة و بروز مصطلح الحوكمة. وتتمثل الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة كل من اللوائح القانونية والأعراف، الدولة والأطراف الداخلية التي لهم علاقة بالشركة، كما تتميز الحوكمة بعدة خصائص متكاملة تظهر الجوانب الفكرية الخاصة بها. وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعض المبادئ المتمثلة في مجموعة من الأسس التي تطبقها الشركات لضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة، وقد اكتسب تطبيق هذه المبادئ أهمية بالغة للشركات المساهمين؛ لأنها تساعد في تحسين أداء الشركة وتعمل على الوصول إلى أهدافها كما تضمن حقوق المساهمين، أيضا يجب مراعاة المتطلبات الداخلية والخارجية للحوكمة للحفاظ على جودتها وتقاس بستة مقاييس تقيم واقع الدول في جميع المجالات، رغم هذا فإن الحوكمة تواجه عدة تحديات سياسية وقانونية، اقتصادية وأيضا ثقافية واجتماعية، تعطل نجاحها.

الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن عملية انتقال للموارد الاقتصادية من الدولة المصدرة ثم استثمارها في بلد آخر وتحقيق الربح للطرفين، وقد تعددت صور الاستثمار المباشر في الخارج، كما يتسم بأنه مستقر وأغلب توجهاته تتمركز في الدول المتقدمة وبنسبة أقل في البلدان النامية وله معدل نمو قوي، وتتجلى أهميته كونه شكل من أشكال تدفق رأس المال وناقل للتكنولوجيا، ويعتبر أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في

بعض البلدان العربية

تمهيد:

بعد استعراضنا للفصل النظري توضحنا الرؤية قليلا فيما يخص نقطة الوصل التي تتلاقى فيها الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، إذا أن العوامل التي ينشأ فيها الاستثمار هي الأسس التي تقوم عليها الحوكمة كاستقرار السياسي وسيادة القانون إلخ... لذا قررنا تجسيد هذه النتائج النظرية على الواقع حتى نتمكن من معرفة صحتها، ومن ثم قمنا باختيار الواقع العربي لدراسة المتغيرين، وذلك من خلال دراسة وتحليل مدى مساهمة الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر والامارات العربية خلال الفترة 2005 الى 2019.

رغم أن اهتمام البلدان العربية بالحوكمة جاء متأخرا إلا أنها أجبرت على اللجوء إليها حتى تتمكن من استقبال المشاريع الاستثمارية التنموية من أجل الظفر بمزاياها التي تساعد في النهوض بالاقتصاد. وتم ممارسة الحوكمة السليمة منها والخاطئة، وبطبيعة الحال كان لها أثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العلاقة التي تربطهما. ولالإلمام بموضوع هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي في البلدان العربية للفترة (2005-2019)

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي في البلدان العربية للفترة (2005-2019)

أصبحت الدول العربية تتنافس فيما بينها لتجلب أنظار المستثمرين الأجانب إليها، لذلك تبذل الكثير من الجهد لتطبيق معايير الحوكمة واقعيًا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والشفافية والمساءلة وردع الفساد حيث أن هذه العوامل يلزم تواجدها في البلد المضيف للاستثمار لأن هذا ما تحتاج إليه الشركات المستثمرة لنجاح استثمارها واستمراريتها لأطول مدة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على واقع تطبيق الحوكمة والاستثمار الأجنبي في بعض البلدان العربية.

المطلب الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية خلال الفترة (2005-2019)

لقد اهتمت الدول العربية بالحوكمة كغيرها من الدول، وبدأت بالفعل في تنفيذ مبادئها حتى أنها قامت باللجوء إلى المنظمات الدولية من أجل تقييم واقع حوكمتها، حتى تعمل على تحسينه لجلب رؤوس الأموال ولتجعل اقتصاداتها ذات كفاءة ومن هنا سنقوم في هذا المطلب بعرض واقع حوكمة بعض البلدان العربية.

الفرع الأول: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية إلى تفعيل سياسات الحوكمة في جميع القطاعات، غير أنها مازالت لم تطبقها بالشكل الصحيح بعد. ويتم تصنيف البلدان حسب مؤشرات الحوكمة وفق نسب مئوية والتي تنقسم إلى 5 مستويات كالتالي:

- المستوى الممتاز: أكبر من 75 %
- المستوى الجيد: أكبر من 50 %
- المستوى المتوسط: أكبر من 25 %
- المستوى الضعيف: أكبر من 10 %
- المستوى الضعيف جدا: أقل من 10 %

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (01): يوضح مؤشرات الحوكمة في الجزائر من 2005 إلى 2019

المؤشرات السنوات	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	مؤشر سيادة القانون	مؤشر حق التعبير والمساءلة
2005	40,00	39,22	20,39	42,65	28,23	25,48
2006	36,59	38,05	15,46	29,41	27,75	22,60
2007	34,47	32,52	14,01	27,18	24,88	20,19
2008	33,01	31,07	14,90	21,36	25,48	20,67
2009	33,49	35,41	13,27	12,92	23,22	17,54
2010	36,67	38,76	11,85	9,57	26,54	18,48
2011	35,07	36,02	10,43	9,95	24,41	20,19
2012	37,44	35,07	9,48	9,00	26,76	22,54
2013	39,34	35,07	12,80	11,85	30,99	23,94
2014	32,21	35,10	9,52	8,17	24,04	25,12
2015	29,81	35,58	11,90	10,58	19,23	24,63
2016	27,88	35,58	12,38	10,10	18,75	23,65
2017	30,29	30,77	16,19	10,58	19,23	23,15
2018	28,37	37,02	18,10	8,17	22,12	21,67
2019	29,33	33,65	13,81	7,69	20,67	20,20

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2020

(<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة لمؤشر السيطرة على الفساد كانت في العام 2005 حيث بلغت 40,00%، ثم تراجعت قيمته خلال الفترة (2006-2011) لكن في سنة 2013 سجلت ثاني أعلى قيمة التي بلغت 39,34%، هذا التحسن لم يطل كثيرا فقد انخفض ترتيب المؤشر من عام 2015 إلى سنة 2019 مسجلة أقل حد ب 27,88% في 2016. ومن هنا يمكن القول أن مستوى مؤشر السيطرة على الفساد في الجزائر متوسط رغم الإصلاحات والسياسات الحكومية المنتهجة في قمع الفساد، والتي كانت غير ناجحة وضعيفة وبذلك لم تقدر على ردع ومعاينة الفاسدين لاسيما أن أغلب القطاع العام متورط في ذلك، وبالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة هو الآخر ذو مستوى متوسط ولم تتجاوز قيمة هذا المؤشر نسبة 29,22% التي سجلت سنة 2005 طول الفترة المدروسة ثم بدأت بالتدهور إلى أن وصلت نسبة 30,77% عام 2017 وهي أقل حد، لكن في 2018 ارتفعت قيمة المؤشر من جديد مسجلة 37,03% وانخفضت مرة أخرى عام 2019 إلى 33,65%. ومن خلال هذه البيانات التي شهدت تذبذبا في نسبة أداء

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

فعالية الحكومة نستنتج عدم جدوى القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية وتأثرها بالسياسة ما ساهم في عدم تحسن وضع هذا المؤشر. و في نفس الصدد يظهر أن وضع مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ضعيف في الجزائر، وقد سجلت أعلى نسبتين سنة 2005 و 2018 بقيمة 20,39% و 18,10%، أما أدنى قيمة بلغت 9,48% عام 2012 وهذا يدل على عدم استقرار البلاد سياسيا لأن الجزائر في الواقع تعاني من كثرة تعديل وتغيير الحكومات والاضطرابات السياسية؛ بسبب ضعف البرلمان وعدم تلبية المطالب الشعبية مما جعلها تشهد حراكا شعبيا سنة 2019. أما مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها فقد عرف مستوى متوسط في السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ نسبة 42,65% عام 2005، و 27,18% في 2007 لكن بدأ في التراجع نسبيا منذ سنة 2008 و 2009 وأصبح ذو مستوى ضعيف حتى انهار إلى قيمة 7,69% سنة 2019. إن هذه الفترة شهدت وضعاً ضعيفاً جداً بسبب رداءة التشريعات، وعدم تطبيقها بالشكل السليم، فهي لم تعرف أي تطورات في مستوى هذا المؤشر خاصة في السنوات الأخيرة. ولا يختلف كثيراً وضع مؤشر سيادة القانون عن سابقه من المؤشرات؛ لأنه كان غير ثابت هو الآخر وذو أداء متوسط من سنة 2005 إلى سنة 2013 أين سجل أعلى نسبة بـ 30,99%، ثم تدهور السنوات التي بعدها حيث شهد مستوى ضعيف خصوصاً سنة 2016 بقيمة 18,75%، ويرجع هذا التدهور إلى عدم ثقة الشعب في الحكومة لعدم تطبيقها القوانين بشكل عادل ومناسب دون أي مصادقية بسبب تدخل السلطة التنفيذية في القضاء ونجد كثيراً من الأمثلة في عهدة الرئيس بوتفليقة. كما أن أداء مؤشر حق التعبير والمساءلة كان ضعيفاً ولم يتجاوز عتبة 25,48% منذ 2005، و 25,12% في 2014، وحقق أقل قيمة سنة 2009 بـ 17,54% ويعود هذا التراجع إلى النسبة الضعيفة المسجلة في الانتخابات؛ لأن الأحزاب السياسية لا تعالج القضايا المهمة للمواطنين مما جعلها تعاني من قلة ثقة وإقبال الشعب عليها.

الفرع الثاني: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في مصر

لقد مرت مصر بالعديد من الثورات المتتالية، إذ تعرضت جراء ذلك لأزمة في اقتصادها فقامت بانتهاج خطة الإصلاح الاقتصادي التي تتضمن الحوكمة من أجل دعم الاقتصاد الوطني، وخلق وتعزيز البيئة الاستثمارية.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (02): يوضح مؤشرات الحوكمة في مصر من 2005 إلى 2019

المؤشرات السنوات	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	مؤشر سيادة القانون	مؤشر حق التعبير والمساءلة
2005	31,22	40,69	26,70	38,73	52,63	21,15
2006	25,37	36,10	22,22	36,76	47,37	14,42
2007	24,27	43,20	27,05	43,20	48,33	14,90
2008	23,79	43,20	28,85	49,51	51,44	13,46
2009	36,36	47,37	25,59	46,89	52,61	14,22
2010	30,95	42,11	19,43	46,89	49,76	13,74
2011	25,59	35,07	6,64	41,23	41,78	14,08
2012	33,18	23,22	7,58	33,65	40,38	25,82
2013	31,75	20,85	7,11	29,38	33,33	16,90
2014	30,77	20,19	7,62	26,44	29,33	14,78
2015	30,77	22,12	8,57	22,12	31,25	14,78
2016	31,25	27,88	9,05	17,79	32,69	14,29
2017	35,58	29,33	9,05	17,31	32,69	13,30
2018	31,73	30,77	12,38	17,31	37,50	13,30
2019	27,88	36,54	12,86	18,75	37,98	8,37

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2020

(<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>)

من خلال الجدول رقم (2) يتبين لنا أن مؤشر السيطرة على الفساد في مصر حقق أفضل نسبة في 2009 بـ 36,36 و 35,58 ثاني أعلى قيمة سنة، 2017 أما أقل نسبة سجلت عام 2008 هي 23,79%، وبذلك يمكننا القول أن مستوى مؤشر السيطرة على الفساد في كان متوسطا نوعا ما، في الواقع لا تخلو مصر من جميع أشكال السيطرة على الفساد، كاستخدام من هم في السلطة لسلطتهم لقضاء مصالحهم الخاصة، فمصر اليوم تقود حرب شرسة ضدهم خصوصا بعد إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. مؤشر فعالية الحكومة شأنه شأن مؤشر السيطرة على الفساد فقد شهد أعلى مستوى هو كذلك سنة 2009 بـ 47,37%؛ لأنه حظي بأداء متوسط في السنوات الأولى من فترة الدراسة ثم بدأ في التدهور حتى أصبح أداءه ضعيفا ابتداء من سنة 2012 مسجلا 23,22%، بعد ذلك تحسن في 2016 أين شهد مستوى متوسط بنسبة 27,88% وواصل تحسنه حتى سنة 2019 حيث بلغت قيمته 36,54%. رغم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المصرية في جميع المجالات، إلا أنها لم تحدث تغييرا كبيرا ولم تساعد كثيرا في تحسين فعاليتها

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

ورفع درجة كفاءتها. لقد مر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في مصر بمرحلتين قبل الثورة من سنة 2005 إلى 2010 التي شهدت وضعاً متوسطاً، وقد سجلت 2008 أفضل نسبة من الحياة السياسية في مصر بنسبة 28,85%، أما الفترة الثانية التي تزعزعت فيها مصر سياسياً فهي بعد الثورة التي وصل أدنى حد فيها سنة 2011 بـ 6,64%، وقد عرفت هذه السنوات أداءً ضعيفاً جداً في مؤشر الاستقرار السياسي لكن مؤخراً في السنتين الأخيرتين من مدة الدراسة تحسن مستواه قليلاً حيث بلغت 12,86%، لكنها تبقى نسبة ضعيفة. ونلاحظ أن أعلى قيمة لمؤشر جودة التشريعات وتطبيقها، كانت في العام 2008 أين بلغت 49,51% وهي نسبة متقدمة نوعاً ما، وفي سنة 2012 بدأ بالتذبذب والتراجع بشكل كبير حيث سجلت قيمة 17,31% في 2017 وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة، أما عام 2019 بلغت نسبته 18,75% وقد كان سبب هذا التدهور الانقلاب الأمني وسياسة العسكرة الثابتة حتى بعد حدوث الثورة، وضعف تنسيق القوى السياسية لوجودها الفعلي في الشارع. إن مؤشر سيادة القانون في مصر هو المؤشر الوحيد الذي عرف مستوى جيد في السنوات الأولى من المدة المدروسة خصوصاً سنة 2015، التي سجل فيها أعلى حد بـ 52,63% وأيضاً سنة 2009 بقيمة 52,61% لكن تراجع أداءه في السنوات الأخرى إلى الأداء المتوسط، وبلغ حده الأدنى 29,33% سنة 2014 أما سنة 2019 فقد سجلت قيمة 37,98%. رغم هذا المستوى إلا أن مصر مازالت تعاني من عدم التطبيق الكامل بمبدأ سيادة القانون، حيث أن ما تريده السلطة هو ما يجب أن يمر مما جعل العديد من رجال الأعمال يمتلكون النفوذ السياسي الذي يسمح لهم القيام بالعديد من المخالفات القانونية. بالنسبة لمؤشر حق التعبير والمساءلة كان أداءه ضعيفاً في كل السنوات وأفضل سنة كانت 2012 التي قدرت نسبتها بـ 25,82% أي بعد الثورة، أما أسوأ وضع عرفته سنة 2019 بقيمة 8,37% بعد أن كانت 13,3% في عام 2018. وهذه البيانات تتوافق مع الواقع المصري كثيراً حيث أن من يملك السلطة، يسيئون استخدامها دون تحمل نتيجة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مازال المواطن المصري لا يملك قدرة التعبير عن رأيه بكل ديمقراطية.

الفرع الثالث: واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تدرك قيمة الحوكمة وتؤمن بها، لظالماً كانت ملتزمة بتطبيق قواعدها ومعاييرها بإتقان وسباقاً لممارستها، ويمكن رؤية نجاحها في هذا المجال على أرض الواقع.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (03): يوضح مؤشرات الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019

المؤشرات السنوات	مؤشر السيطرة على الفساد	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	مؤشر سيادة القانون	مؤشر حق التعبير والمساءلة
2005	81,46	72,55	74,76	69,61	61,24	25,96
2006	79,02	79,51	77,78	70,10	60,77	20,67
2007	81,07	79,13	80,68	68,93	59,33	23,08
2008	83,01	78,16	69,71	67,48	62,98	22,12
2009	78,95	79,43	80,09	65,55	63,03	25,59
2010	78,57	77,51	73,93	60,77	62,56	23,22
2011	81,99	81,99	73,93	65,88	65,26	23,47
2012	83,89	83,41	73,46	73,46	67,14	18,31
2013	87,20	83,41	74,88	74,88	69,01	19,25
2014	83,17	89,42	71,90	80,29	75,00	20,20
2015	82,69	91,35	70,48	82,69	73,08	19,21
2016	84,13	90,87	65,24	80,29	78,37	20,20
2017	82,69	90,87	66,67	80,77	77,40	18,23
2018	83,65	90,38	70,00	79,81	77,40	18,23
2019	83,65	88,94	69,52	78,37	77,88	17,73

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2020

(<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>)

يوضح الجدول رقم (3) أن دولة الإمارات من أكثر الدول نزاهة والأفضل في مكافحة الفساد، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2007 بـ 81,07% وبذلك تكون في المستوى الأول الممتاز، وتتصف حالة هذا المؤشر بالاستقرار والتقدم سنة بعد أخرى وقد بلغ أعلى حد له 87,20% في 2013، كل هذا التفوق جاء نتيجة المجهودات والإجراءات المتطورة لمكافحة الفساد من عقوبات رادعة اتجاه مرتكبي الفساد، وكذا استمرار الحوكمة الرشيدة وكفاءة المال العام. ولم يختلف وضع مؤشر فعالية الحكومة عن سابقه فهو أيضا ذو مستوى ممتاز، وسجلت أعلى قيمة سنة 2015 بـ 91,35% أما أقل قيمة فقد كانت في 2005 بنسبة 72,55%، وكما نرى فإن هذا المؤشر في تحسن مستمر من سنة إلى أخرى طول الفترة المدروسة، ويرجع هذا إلى كفاءة الاستراتيجية الشاملة التي تتبعها حكومة الإمارات العربية المتحدة وجودة الخدمات المقدمة بسبب إلتزام المؤسسات الحوكمة والعمل الجاد من مختلف القطاعات. ومن خلال المعطيات الموجودة أعلاه يمكننا القول أن دولة الإمارات مستقرة سياسيا، حيث سجلت أقل نسبة خاصة بمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف سنة

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

2016 ما قيمته 65,24% وفي 2007 بلغت 80,68% وهي أعلى قيمة لها، وبذلك تكون في مستوى ممتاز بالنسبة لهذا المؤشر. إن الاستقرار السياسي الذي تعيشه دولة الإمارات اليوم يرجع الفضل فيه إلى التفاهم الدائم بين الحكومة والشعب؛ لأن السلطة تضع مواطنيها في قمة أولوياتها وهذا يجسد الواقع من رفاهية يتمتع بها المواطن الإماراتي ما يجعله يثق ويقدم ولاءه إلى من هم في القيادة. وقد شهد مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها مستوى ممتاز في جميع السنوات وعرف تطورا ملحوظا سنة 2005 أين بلغت أعلى قيمة 82,69%، بإستثناء عام 2010 إذ وصلت 60,77%، وهو أدنى حد في مدة الدراسة، فالسياسات الحكومية التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة، تدعم استدامة التشريعات وتضمن جودتها ما جعلها متممة بالكفاءة والفاعلية، كما أنها لا تخضع للتعديل و التبديل المتكرر. كما يتبين أيضا أن مؤشر سيادة القانون تطور بشكل إيجابي حيث يتراوح بين 59,33% سنة 2007، و 78,37% في 2016 وهي أعلى قيمة سجلت ويرجع سبب الوضع المتقدم لمؤشر سيادة القانون إلى السياسة العامة لقطاع العدالة التي عملت على ترسيخ القانون، وتعزيز ثقة الشعب بالسلطة حيث يطبق القانون على الجميع بدون استثناء. على عكس المؤشرات الأخرى فإن مؤشر حق التعبير والمساءلة في الإمارات العربية المتحدة ذو مستوى ضعيف فقد سجلت 2005 نسبة 25,48%، وهي أفضل قيمة طول فترة الدراسة ثم بدأت بالانحياز إلى أن وصلت 17,73% في 2019، وتعود نتيجة هذا المستوى المتدني إلى القمع الذي تقوم به السلطات ضد القائمين بالتعبير عن الآراء المعارضة والجمعيات خصوصا موضوع احتكار العائلة الحاكمة لكل القطاعات، لكن الحكومة تتذرع بأنهم يشكلون تهديدا للأمن القومي.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية للفترة (2005-2019)

تحتاج الدول العربية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض باقتصادياتها التي تعاني من مشاكل كبيرة، كونه من أحد مصادر التمويل الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع النمو الاقتصادي، ورغم التحديات التي تواجهها إلا أنها تعمل جاهدة لجذبه. وبناء على ذلك سنحاول إلقاء الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة الخاصة بالمنطقة العربية وأهم الدول المستثمرة فيها.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى البلدان العربية

تمكنت العديد من البلدان العربية من النجاح في استقطاب عدد كبير من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها بينما بعضها فشل، رغم المؤهلات التي تجعله يجذب حجم كبير منها وسيتم تبيان ذلك في ما يلي.

أولا- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر

رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتطوير معدل نمو الاستثمار في الجزائر إلا أن تدفقاته الصادرة والواردة مازالت تشهد تذبذبا ولم تحقق التوقعات المرادة.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (04): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر من 2005 إلى 2019

الوحدة: مليون دولار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		السنوات
الواردة	الصادرة	
1145,34	-20,19	2005
1888,17	33,97	2006
1743,33	150,63	2007
2631,71	317,98	2008
2753,76	214,81	2009
2301,23	220,49	2010
2580,62	533,51	2011
1499,44	-41,30	2012
1696,86	-268,29	2013
1506,73	-18,29	2014
-584,52	103,21	2015
1636,3	46,45	2016
1232,34	-8,65	2017
1466,08	879,66	2018
1381,89	82,75	2019

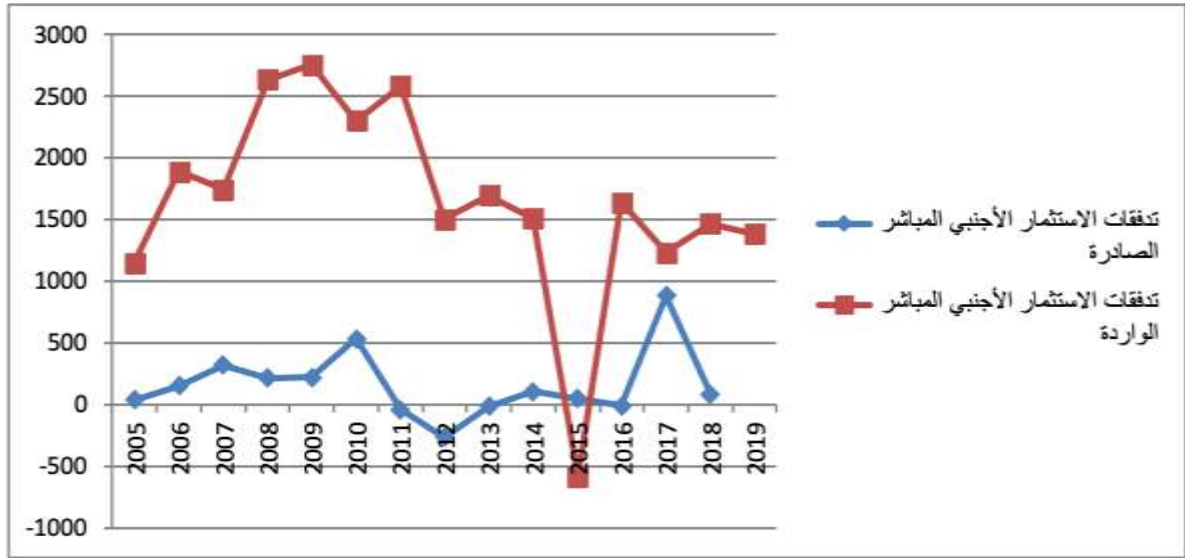
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قاعدة بيانات الأونكتاد

(<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>)

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني التالي والذي يظهر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر من 2005 إلى 2019.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الشكل رقم (05): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الجزائر من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

يوضح الشكل رقم (5) التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد شهدت سنة 2005 تدفقات صادرة سلبية بقيمة 20,19- مليون دولار، ثم اتخذت اتجاهها تصاعدياً أين ارتفعت قيمة التدفقات من 33,97 مليون دولار في 2006 حتى وصلت 533,51 مليون دولار عام 2011، لتسجل انخفاضاً بنتائج سلبية في كل من سنة 2012 و 2013 و 2014 بقيمة 41,30- و 268,29- (أدى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة)، 18,29- مليون دولار على التوالي. إلا أنه تعافى في السنوات بعد ليحقق نتائج إيجابية تقدر ب 103,21 مليون دولار و 46,45 مليون دولار للسنتين 2015 ثم 2016، كما سجلت سنة 2017 تدفقات سلبية أخرى بقيمة 8,65- مليون دولار من التدفقات الصادرة، وقد حقق عام 2018 أعلى حد في المدة المدروسة بقيمة 879,66 مليون دولار، وتراجعت إلى 82,75 مليون دولار في 2019.

أما بالنسبة للتدفقات الواردة إلى الجزائر نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر خلال 2005 إلى 2009 وقد تحطت عتبة المليار دولار بقيمة 1145,34 مليون دولار، ووصلت إلى الذروة سنة 2009 محققة 2753,76 مليون دولار؛ لأنه تم الاعتماد أكثر على الخوصصة والاهتمام بالبنية التحتية، وفي السنة الموالية تم تسجيل انخفاض طفيف بقيمة 2301,23 ثم ارتفعت إلى 2580,62 مليون دولار عام 2011، ثم بدأت آثار الأزمة المالية العالمية بالظهور متأخرة حيث استمرت قيمة التدفقات في التدهور إلى أن سجلت سقوطاً حراً في 2015 بقيمة سالبة 584,52- مليون دولار وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات الذي يعرف بأنه أهم قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا لبيع العربي الذي رسم شكل عدم الاستقرار في مناخ الاستثمار البلدان العربية ككل. شهدت سنة 2016 تطوراً في قيمة التدفقات الواردة التي بلغت 1636,3 مليون دولار، أما السنوات الأخرى كان نمو التدفقات الواردة للجزائر فيها متذبذباً وقد سجلت 2019 ما قدره 1381,89 مليون دولار. رغم الجهود المبذولة والمزايا التي تتمتع بها الجزائر إلا أن حجم التدفقات الصادرة منها والواردة إليها لم يرتقي للمستوى المطلوب بالنسبة لمقومات مثل هذا البلد.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

ثانياً- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر

اتبعت مصر العديد من السياسات الاقتصادية واستخدمت فيها عدة حوافز قصد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن جرت الكثير من الأحداث التي عرقلت تدفق الاستثمارات إليها ومع هذا فإن مصر اليوم من أكثر الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (05): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر من 2005 إلى 2019

الوحدة: مليون دولار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		السنوات
الواردة	الصادرة	
5375,6	92	2005
10042,8	148,4	2006
11578,1	664,8	2007
9494,6	1920,2	2008
6711,6	571,1	2009
6385,6	1175,5	2010
-483	625,5	2011
6031	211,1	2012
4256	301	2013
4612	252,7	2014
6925,2	181,7	2015
8106,8	206,6	2016
7408,7	199	2017
8141,3	323,5	2018
9010	405	2019

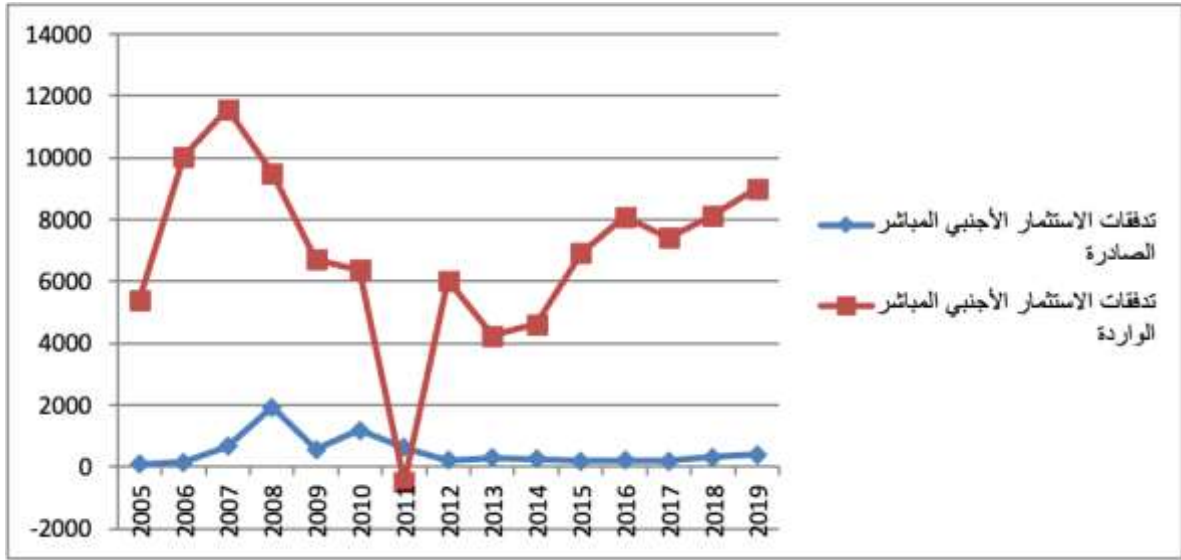
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قاعدة بيانات الأونكتاد

(<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>)

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني التالي والذي يظهر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر من 2005 إلى 2019.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الشكل رقم (06): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى مصر من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

نلاحظ بصورة عامة من الشكل رقم (6) أن التدفقات الصادرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، اتخذت اتجاهًا تصاعديًا مؤقتًا مسجلة بذلك 92 مليون دولار في 2005 و1920,2 مليون دولار سنة 2008 أين حققت أعلى حد في فترة الدراسة، ثم انخفض حجم التدفقات الصادرة عام 2009 وقد سجلت 571,1 مليون دولار، لكن سنة 2010 شهدت ثاني أعلى قيمة في هذه المدة حيث بلغت 1175,5 مليون دولار، وعرفت سنة 2011 انخفاضًا في قيمة التدفقات الصادرة وقد بلغت 625,5 مليون دولار واستمر هذا التراجع حتى عام 2017 الذي سجلت فيه قيمة 199 مليون دولار، بعد ذلك شهدت تحسنًا ضئيلاً في السنتين الموالتين وبلغت قيمتها 405 مليون في سنة 2019.

أما التدفقات الواردة لمصر بلغت 5375,6 مليون دولار في 2005، واستمر هذا التطور لسنتين ووصل إلى الذروة سنة 2007 بقيمة 11578,1 مليون دولار حيث شهدت مصر زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض في معدلات التضخم. وسجل عام 2008 انخفاضًا طفيفًا في قيمة التدفقات الواردة أين بلغت 9494,6 مليون دولار، لكن الاستثمار في مصر تأثر بالتحويلات السياسية والاقتصادية للسنوات الموالية وتدهورت أكثر إلى أن سجلت تدفقات سلبية بقيمة -483 مليون دولار في 2011 جراء عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته مصر بسبب الثورة مما أدى إلى انسحاب الشركات المستثمرة فيها ونفور المستثمرين الأجانب، وبالرغم من هذه الأحداث إلا أن التدفقات الواردة إلى مصر تحسنت مجددًا في سنة 2012 بقيمة 6031 مليون دولار وتواصل هذا النمو لسنوات عديدة نتيجة الإصلاحات التشريعية، واستقرار مصر سياسيًا واقتصاديًا حيث قدرت قيمة التدفقات في 2016 بـ 8106,8 مليون دولار، و 9010 مليون دولار سنة 2019.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

ثالثاً- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة

إن التطور الذي تشهده الإمارات اليوم في شتى المجالات يرجع الفضل فيه إلى استعانتها بالمستثمر الأجنبي، فقد استثمرت جميع مواردها وثروتها لتصل إلى ما هي عليه الآن والذي كان سبباً في حصولها على الريادة العربية في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (06): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى

الوحدة: مليون دولار

2019

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر		السنوات
الواردة	الصادرة	
10899,93	3750,3	2005
12805,99	10891,76	2006
14186,52	14567,73	2007
5062,97	15820,3	2008
1134,28	2722,9	2009
8796,77	2015	2010
7152,09	2178	2011
9566,65	2536,01	2012
9764,91	8828,33	2013
11071,54	11735,9	2014
8550,90	16691,6	2015
9604,77	15711,4	2016
10354,22	14059,95	2017
10385,29	15079,29	2018
13787,47	15901,11	2019

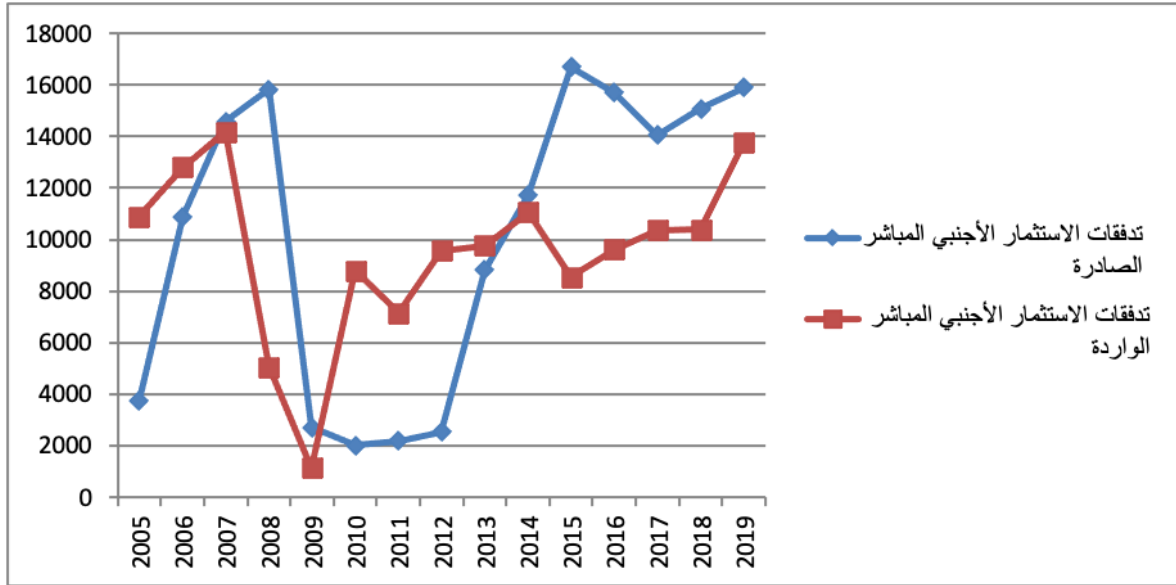
المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على قاعدة بيانات الأونكتاد

(<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>)

ويمكن التعبير عن هذا الجدول بالشكل البياني التالي والذي يظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الشكل رقم (07): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة إلى الإمارات العربية المتحدة من 2005 إلى 2019 (بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6)

يتضح من الشكل رقم (6) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الإمارات العربية المتحدة بلغت 3750,3 مليون دولار سنة 2005، وتزايد حجمها أكثر في السنوات الموالية حيث سجلت 15820,3 مليون دولار في 2008 ثم تراجعت التدفقات الصادرة إلى أن وصلت 2015 مليون دولار عام 2010 وهي أقل قيمة خلال فترة الدراسة، بعد ذلك تطورت قيمة التدفقات الصادرة إلى أن بلغت 16691,1 مليون دولار سنة 2015، كما سجلت 15901,11 مليون دولار في 2019.

وقد شهدت السنوات الثلاث الأولى من الدراسة في ما يخص التدفقات الواردة تطورا تدريجيا أين بلغت سنة 2007 ما قيمته 14186,52 مليون دولار، بينما سجلت تراجعا كبيرا عام 2009 إذ تراجعت التدفقات الواردة إلى الإمارات حتى وصلت قيمتها 1134,28 مليون دولار ويرجع هذا التدهور إلى الانكماش الذي حدث في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من نفس السنة، وكذا أزمة الائتمان العالمية في 2008 التي جمدت مشاريع قيمتها مليارات الدولارات في دبي، كما ساهمت الأزمة المالية العالمية في هذا أيضا، بعد ذلك بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الارتفاع تدريجيا إلى أن عرفت تطورا كبيرا سنة 2014 حتى بلغت 11071,54 مليون دولار، أما عام 2019 سجلت ما قيمته 13787,47 مليون دولار، وهذه الزيادة الكبيرة توضح حجم الاستقطاب الكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الإمارات العربية المتحدة التي تؤكد نجاعة قوانين الاستثمار التي سنتها الحكومة الإماراتية والتي عملت على تحرير مجموعة من الأنشطة الاقتصادية أمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة في البلدان العربية

أصبحت الكثير من بلدان العالم ترى المنطقة العربية ملاذا للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الفرع سنتعرف على أهم الدول المستثمرة في هذه المنطقة.

أولاً- أهم الدول المستثمرة في الجزائر

نجد أن الإمارات تعد أول مستثمر في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) بما قيمته 15280 مليون دولار، واستحوذت على 28% من حصة الاستثمارات في هذه الفترة، تليها إسبانيا في المرتبة الثانية بقدر 7860 مليون دولار محققة نسبة 14%. أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب فرنسا وكانت حصتها 11% من مجموع الاستثمارات، أما مصر فقد استثمرت في الجزائر ما قيمته 4178 مليون دولار وبذلك احتلت المرتبة السادسة، وكانت حصة الولايات الأمريكية المتحدة 6% بينما لكسمبورغ التي جاءت في المرتبة العاشرة استثمرت في الجزائر بقدر 2447 مليون دولار.

وفي المدة ما بين (2015-2019) استحوذت هونج كونج على النصيب الأكبر من حصة الاستثمارات بنسبة 31% بقيمة 6000 مليون دولار، ثم الصين بما قدره 3827 مليون دولار، تليها سنغافورة ما يعادل 3151 مليون دولار. وقد حازت تركيا المرتبة السادسة في هذه الفترة بحصة 4% وقدر 715 مليون دولار، ثم قطر بقيمة 666 مليون دولار أما سويسرا لديها حصة 2% من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وفي المرتبة العاشرة اليابان التي تحصلت على 2% هي الأخرى وبقدر 385 مليون دولار. والجدول التالي يبين لنا ذلك أكثر.

الجدول رقم (07): يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر من 2003 إلى 2019

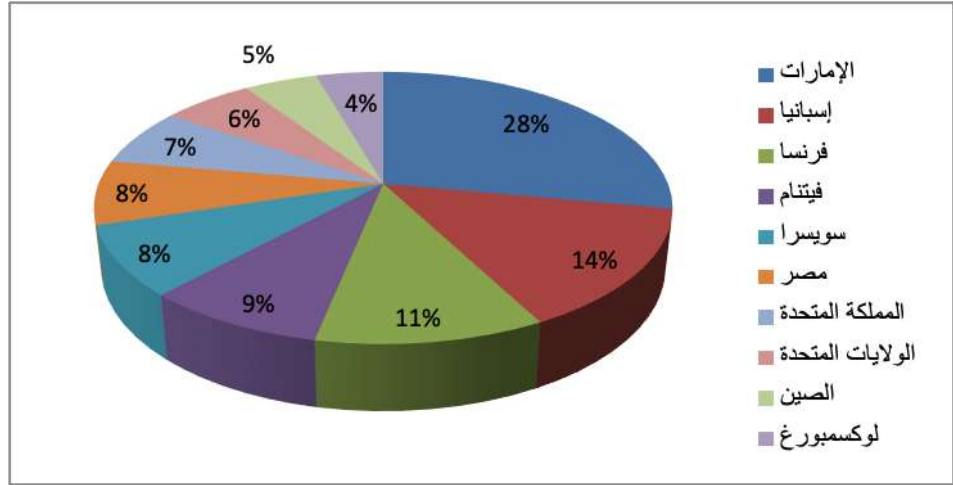
أهم الدول المستثمرة للفترة (2015-2019)		أهم الدول المستثمرة للفترة (2003-2015)	
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	الدولة	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات	15280	هونج كونج	6000
إسبانيا	7860	الصين	3827
فرنسا	5950	سنغافورة	3151
فيتنام	4743	فرنسا	2266
سويسرا	4538	مصر	1553
مصر	4178	تركيا	714
المملكة المتحدة	3738	قطر	666
الولايات المتحدة	3303	إسبانيا	517
الصين	2658	سويسرا	400

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

لوكسمبورغ	2447	اليابان	385
-----------	------	---------	-----

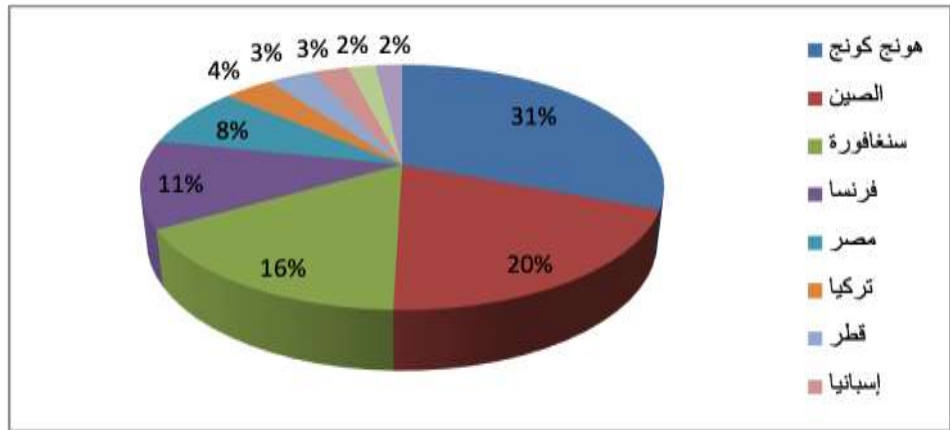
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015) و
(2020) ([/https://dhaman.net](https://dhaman.net))

الشكل رقم (08): أهم الدول المستثمرة في الجزائر من 2003 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7)

الشكل رقم (09): أهم الدول المستثمرة في الجزائر من 2015 إلى 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7)

ثانيا- أهم الدول المستثمرة في مصر

من الجدول السابق نرى أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى بحصة 35% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال (2003-2015) بقيمة 32378 مليون دولار، ثم قطر بقدر 14769 مليون دولار تليها اليونان مستحوذة 12% من مجموع الاستثمارات،

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

والمرتبة الرابعة كانت من نصيب المملكة المتحدة بقدر 6968 مليون دولار، أما الولايات الأمريكية المتحدة استثمرت في مصر بقيمة 5090 مليون دولار وجاءت بعدها فرنسا والهند، وفي الأخير تحصلت البحرين على حصة 4 %.

وفي المرحلة الثانية تصدرت روسيا قائمة الدول الأكثر استثمارا في مصر ما يعادل 30382 مليون دولار وكسبت حصة 27%، وجاءت الصين في المرتبة الثانية بـ 25% أي ما يساوي 27305، أما السعودية اكتسحت المرتبة الرابعة بقيمة 13798 مليون دولار ثم إيطاليا التي كانت حصتها 8%، كما بلغت استثمارات اليابان في مصر 2349 مليون دولار، وألمانيا 2251 مليون دولار بنسبة 2% وتحصلت أوكرانيا على نفس الحصة بقيمة 2027 مليون دولار. والجدول في الأسفل يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): يبين أهم الدول المستثمرة في مصر من 2003 إلى 2019

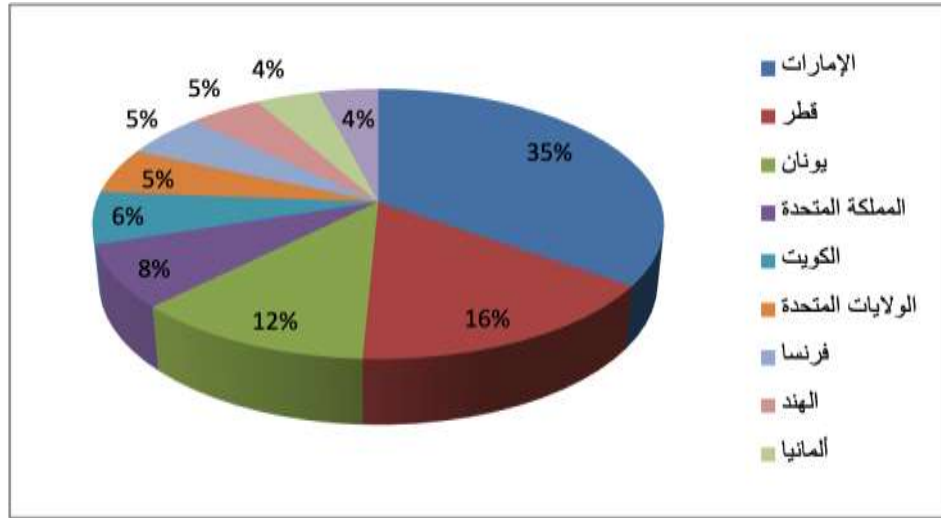
أهم الدول المستثمرة للفترة (2015-2019)		أهم الدول المستثمرة للفترة (2003-2015)	
التكلفة (مليون دولار)	الدولة	التكلفة (مليون دولار)	الدولة
30382	روسيا	32378	الإمارات
27305	الصين	14769	قطر
16103	الإمارات	10923	يونان
13798	السعودية	6968	المملكة المتحدة
9312	إيطاليا	5771	الكويت
3784	المملكة المتحدة	5090	الولايات المتحدة
3651	البحرين	4921	فرنسا
2349	اليابان	4485	الهند
2251	ألمانيا	3897	ألمانيا
2027	أوكرانيا	3711	البحرين

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015) و (2020)

([/https://dhaman.net](https://dhaman.net))

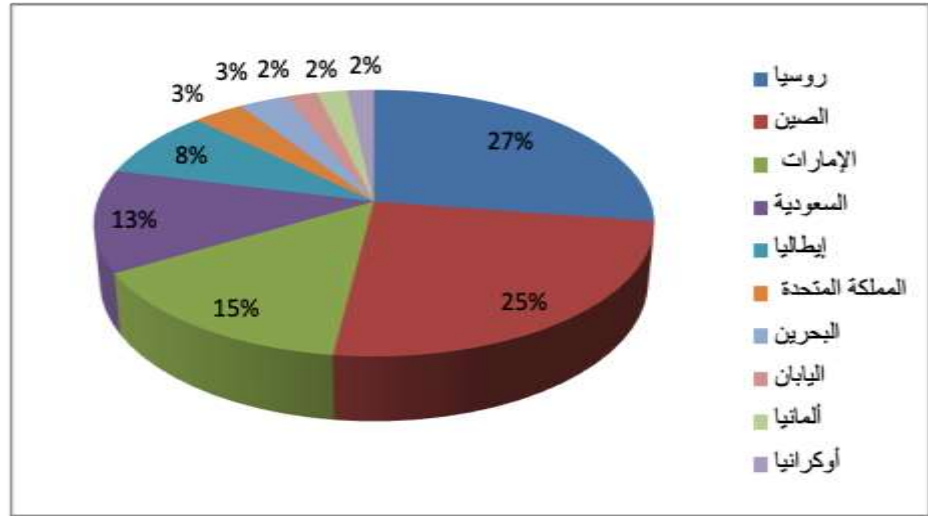
يمكن تمثيل هذه المعطيات بالنسب المعوية كما يلي:

الشكل رقم (10): أهم الدول المستثمرة في مصر من 2003 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8)

الشكل رقم (11): أهم الدول المستثمرة في مصر من 2015 إلى 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8)

ثالثاً- أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة

تأتي الهند في المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات المتدفقة للإمارات العربية المتحدة للمرحلة الأولى ما بين (2003-2015) بقيمة 25065 مليون دولار بنسبة 25%، وفي المرتبة الثانية الولايات الأمريكية المتحدة بقدر 21121 مليون دولار أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المملكة المتحدة بحصة 11%، وأكثر الدول العربية استثمار في الإمارات هي الكويت بما يعادل 7039 مليون دولار تليها

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

كوريا الجنوبية وكانت حصتها 7% من مجموع الاستثمارات في الإمارات، وتحتل أستراليا المرتبة التاسعة ما قيمته 46012 مليون دولار ثم سنغافورة وحصتها 4% بقدر 4545 مليون دولار.

أما المرحلة الثانية من 2015 إلى 2019 تصدرتها الولايات المتحدة ما قيمته 10511 مليون دولار تليها المملكة المتحدة بحصة تبلغ 12% يعني 4855 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة الصين بقدر 3803 مليون دولار ثم اليابان بنسبة 9% وهي نفس الحصة التي امتلكتها السعودية بقيمة 3540 مليون دولار، أما النمسا كانت لها نسبة 5% ثم تأتي بعدها في المرتبة العاشرة ألمانيا ما قدره 2239 مليون دولار. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول أدناه.

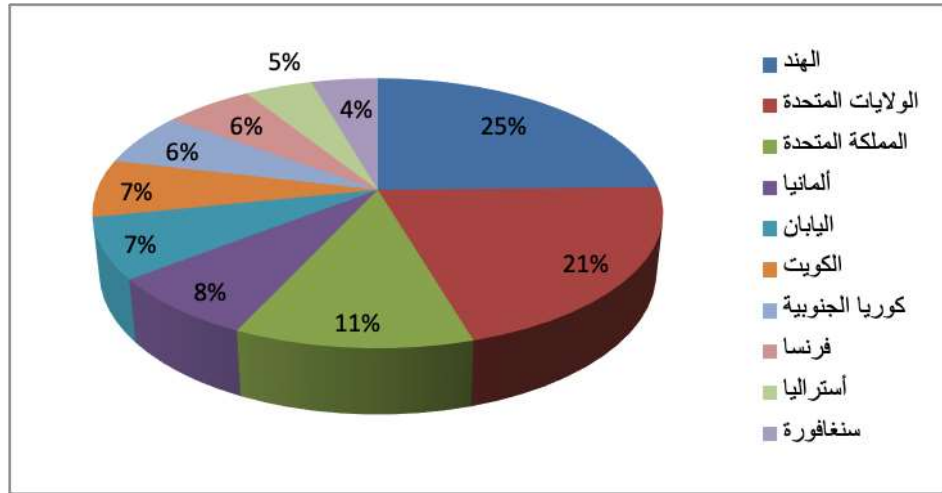
الجدول رقم (09): يبين أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2003 إلى 2019

أهم الدول المستثمرة للفترة (2015-2019)		أهم الدول المستثمرة للفترة (2003-2015)	
التكلفة (مليون دولار)	الدولة	التكلفة (مليون دولار)	الدولة
10511	الولايات المتحدة	25065	الهند
4855	المملكة المتحدة	21121	الولايات المتحدة
3803	الصين	11720	المملكة المتحدة
3657	اليابان	7691	ألمانيا
3540	السعودية	7373	اليابان
3319	الهند	7039	الكويت
2777	سويسرا	6480	كوريا الجنوبية
2637	فرنسا	6051	فرنسا
2388	النمسا	4602	أستراليا
2239	ألمانيا	4545	سنغافورة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015) و (2020)

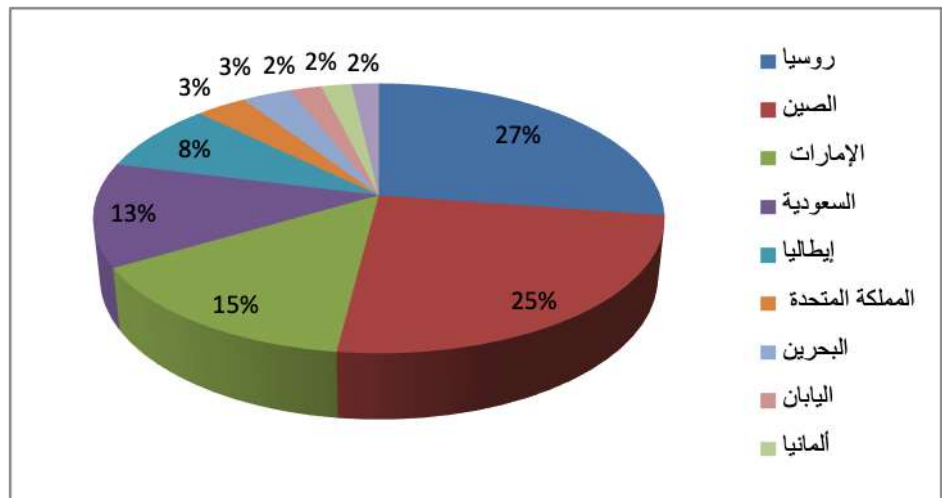
([/https://dhaman.net](https://dhaman.net))

الشكل رقم (12): أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2003 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9)

الشكل رقم (13): أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة من 2015 إلى 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9)

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بعد التعرف على واقع مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المختارة وعلى أهم الدول المستثمرة فيها، في هذا المبحث سنقوم بدراسة طبيعة ومدى اثر الحوكمة على استقطاب المستثمر الأجنبي، إذ يمكننا القيام بتحليلات توضح لنا مدى وطبيعة هذ العلاقة، كما سنقوم بمقارنة الأثر بين الدول محل الدراسة..

المطلب الأول: تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سنقوم بتحليل معطيات التغير في مؤشرات الحوكمة والتغير في حجم الاستثمارات الواردة لتوضيح مدى وطبيعة اثر المتغير المستقل (الحوكمة) على المتغير التابع (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) وهذا من خلال تتبع اتجاه تغير كل من المتغيرين 2005 إلى 2019 على النحو التالي.

الفرع الأول: تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي سنقوم بدراسة أثر التغير في مختلف مؤشرات الحوكمة على التغير في الاستثمارات الواردة او بتعبير آخر في تدفق الاستثمارات الى الجزائر خلال الفترة 2005-2019. في مستهل الحديث نرى أن واقع حوكمة الجزائر لا يبشر بالخير أبدا، فبصورة عامة لم ترتقي مؤشرات الحوكمة إلى المستوى الجيد طول سنوات الدراسة التي في مجملها كانت ذات مستوى ضعيف. ومن الزاوية الأخرى يمكننا القول أن دولة الجزائر ليست من أكثر البلدان العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الدول محل الدراسة وهذا ما لاحظناه سابقا من خلال التدفقات الصادرة والواردة إليها، وبذلك تكون الرؤية واضحة عند ربط الأمور بسبب الأثر البارز الذي تركته الحوكمة السيئة في الجزائر، ويمكننا تفصيل ذلك كالتالي:

حسب الإحصائيات لا توجد علاقة واضحة وذات دلالة، حيث أن هناك سنوات يزيد فيها مستوى المؤشر وتنقص فيها حجم التدفقات تزيد فيها قيمة المؤشر ويزيد فيها حجم التدفقات أو العكس، فهذا يدل على أن تدفق الاستثمارات إلى الجزائر مرتبط بمحددات أخرى ذات قوة أكثر من مؤشرات الحوكمة، وكما نرى أن أثر التغير في هذه المؤشرات يحتاج وقتا حتى يظهر ويؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لمؤشر الفساد الذي من المفروض أن يكون له علاقة عكسية مع التدفقات وأثر سلبي بسبب مستواه الضعيف في الجزائر، إلا أنه ظهرت علاقة طردية في بعض الحالات وذلك بسبب النفقات التي تكون على شكل تبييض أموال. ويمكننا ملاحظة التغير الحاصل في المتغيرين من خلال الجدول رقم (10).

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (10): يبين قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

السنوات	التغير في مؤشر السيطرة على الفساد	التغير في مؤشر فعالية الحكومة	التغير في مؤشر الاستقرار السياسي	التغير في مؤشر جودة التشريعات	التغير في مؤشر سيادة القانون	التغير في مؤشر حق التعبير والمساءلة	التغير في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر
2006	-3,41	-1,17	-4,93	-13,24	-0,48	-2,88	734
2007	-2,12	-5,53	-1,45	-2,23	-2,87	-2,41	-144,84
2008	-1,46	-1,45	0,89	-5,82	0,6	0,48	888,38
2009	0,48	0,84	-1,63	-8,44	-2,26	-3,13	122,05
2010	3,18	4,34	-1,42	-3,35	3,32	0,94	-452,53
2011	-1,6	-2,74	-1,42	0,38	-2,4	1,71	279,39
2012	2,37	-0,95	-0,95	-0,95	2,35	2,35	-1081,18
2013	1,9	0	3,32	2,85	4,23	1,4	197,42
2014	-7,13	0,03	-3,28	-3,68	-6,95	1,18	-190,13
2015	-2,4	0,48	2,38	2,41	-4,81	-0,49	2091,25
2016	-1,93	0	0,48	-0,48	-0,48	-0,98	2220,82
2017	2,41	-4,81	3,81	0,48	0,48	-0,5	-403,96
2018	-1,92	6,25	1,91	-2,41	2,89	-1,48	233,74
2019	0,96	-3,37	-4,29	-0,48	-1,45	-1,47	-84,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رقم (1) و الجدول رقم (4)

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

من الواضح جدا أن ظاهرة الفساد منتشرة بكثرة في الجزائر وبشكل كلي سواء القطاع الحكومي أو الخاص وحتى الأفراد، وبالتالي قلة الثقة بين الجهات الثلاث وهذه الثقة هيا التي تخلق بيئة استثمارية وتدعم الاستثمار وانعدامها أثر سلبا على المستثمر الأجنبي وجعله يهرب من الجزائر ولا يراها كبلد مضيف للاستثمار، لذا نجم عن الفساد ضياع العديد من موارد البلاد وتضرر الخطط التنموية، ومن أبرز أنواع الفساد في الجزائر الفساد المالي حيث يتم تهريب الأموال للخارج مما يضعف الإيرادات العامة لذا تنقص الكفاءة الإنتاجية لمشاريع الاستثمار، أما الرشوة تقوم بتسريع المعاملات والتي سببها الأول البيروقراطية. ومن أكبر قضايا الفساد في الجزائر قضية سوناطراك وقضية الطريق السيار شرق غرب.

ومن جانب آخر فإن حكومة الجزائر ليست ذو فعالية كبيرة، دائما ما كانت تعاني من الضغط السياسي ولا تراعي مشاغل المواطنين كما أنها لا تمتلك المصداقية ولا التنافسية اللازمة لجذب الاستثمار فنوعية الخدمات المقدمة للمستثمر رديئة جدا، والبيروقراطية تعرقل إنجاز الإجراءات وتجعلها تأخذ وقتا طويلا، أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الاستثمار مقابل أرباح أقل كل هذا يترك انطباعا سلبيا لدى المستثمر الأجنبي لذا يستبعد فكرة الاستثمار في الجزائر أو يستثمر فيه لأجل قصير. يبدو جليا عدم استقرار هذا البلد سياسيا، دائما ما كانت الأمور السياسية داخله عرضة للجدل، وهذا ما لا يجذب المستثمر حيث تقل فرص الاستثمار كون البلدان الغير مستقرة سياسيا تكون فيها مخاطر الاستثمار عالية.

إن تشريعات الحكومة الجزائرية لم تصبح بعد ذات جودة لكي تجذب الاستثمار إلى البلد لأن معظم التشريعات تضيق الخناق على المستثمر الأجنبي بدل تسهيل الأمور عليه، لذا نادرا ما يرى الجزائر كبلد مضيف، ويتم تفضيل الدول التي لديها كفاءة تشريعية، وهذا أيضا يفسر حجم الاستثمارات الأجنبية فيها. كما أن القانون في الجزائر لا يمتلك سيادة قوية توفر الحماية القانونية التي يحتاج إليها المستثمر ويفتقر إلى وجود ضمانات تشجيعية، أيضا ضعف القانون في الجزائر لا يخدم المساءلة، وعن النظام القانوني الذي في الجزائر حد ذاته لا يسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية كثيرا مثل قاعدة 49/51 % التي تحدد توزيع رأس المال المحلي و رأس المال الأجنبي، وقد كانت هذه القاعدة أحد أهم الأسباب التي شلت تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الفرع الثاني: تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

لتحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي سنقوم بدراسة أثر التغيير في مختلف مؤشرات الحوكمة على التغيير في الاستثمارات الواردة أو بتعبير آخر في تدفق الاستثمارات الى مصر، خلال الفترة 2005-2019.

يبدو أن التغيير الذي نلاحظه في مؤشرات الحوكمة الخاصة بمصر والتغيير في تدفقات استثماراتها الواردة لا يوضح لنا بصورة دقيقة العلاقة الإحصائية الدلالية بين المتغيرين، وهذا بسبب وجود عوامل جذب أخرى تتحكم في الاستثمار المباشر أكثر من الحوكمة في مصر كإلغراءات الضريبية والفرص الاستثمارية، لكن بشكل خاص يمكننا ملاحظة وجود أثر الاستقرار السياسي في مصر على تدفقات استثماراته الواردة بعد الثورة بالتحديد في سنة 2014 و 2015 و 2016، حيث اتخذ التغيير اتجاهها تصاعديا في كلا المتغيرين وهذا حسب الجدول التالي:

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (11): يبين قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

التغير في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر	التغير في مؤشر حق التعبير والمساءلة	التغير في مؤشر سيادة القانون	التغير في مؤشر جودة التشريعات	التغير في مؤشر الاستقرار السياسي	التغير في مؤشر فعالية الحكومة	التغير في مؤشر السيطرة على الفساد	السنوات
-4667,2	-6,73	-5,26	-1,97	-4,48	-4,59	-5,85	2006
1535,3	0,48	0,96	6,44	4,83	7,1	-1,1	2007
-2083,5	-1,44	3,11	6,31	1,8	0	-0,48	2008
-2783	0,76	1,17	-2,62	-3,26	4,17	12,57	2009
-326	-0,48	-2,85	0	-6,16	-5,26	-5,41	2010
-6868,6	0,34	-7,98	-5,66	-12,79	-7,04	-5,36	2011
6514	11,74	-1,4	-7,58	0,94	-11,85	7,59	2012
-1775	-8,92	-7,05	-4,27	-0,47	-2,37	-1,14	2013
356	-2,12	-4	-2,94	0,51	-0,66	-0,98	2014
2313,2	0	1,92	-4,32	0,95	1,93	0	2015
1181,6	-0,49	1,44	5,76	0,48	5,76	0,48	2016
-698,1	0,99	0	-0,48	0	1,45	4,33	2017
732,6	0	4,81	0	3,33	1,44	-3,85	2018
868,7	-4,93	0,48	1,44	0,48	5,77	-3,85	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) و الجدول رقم (5)

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

تدرك الدولة المصرية جيدا أن واقع حوكمتها لم يصل إلى المستوى المطلوب، رغم المجهودات المبذولة إلا أنها مازالت تعاني من بعض النقص لكن لا يمكن غض النظر عن تحسن وضعها في بعض المؤشرات ما يثبت وجود ممارسات إيجابية. إن مصر من أفضل الجهات العربية المناسبة للاستثمار والذي يبين وجود عوامل ومحددات أخرى تؤثر بدرجة أكبر من الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. صحيح أنها سجلت تراجعها كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقت الثورة إلا أنها حققت معدلات نمو كبيرة بعد تجاوزها، ومن هذا المنطلق نشير إلى الأثر الإيجابي والسليبي الذي تركته الممارسات الخاصة بالحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

تعتبر مصر من الدول الأكثر فسادا والتي تعاني من صعوبة الكشف عنه، ورغم أن القانون المصري يجرم جميع صوره لكن هذه القوانين لم تنفذ بالطريقة المناسبة، وقد أثر هذا بشكل سلبي على حجم تدفقات الاستثمار الخاصة بالخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية. وعملت الحكومة المصرية في السنوات القليلة الماضية على تحسين كفاءة تقديم الخدمات من خلال الإصلاح الإداري، وتطويرها خصوصا المقدمة للمواطنين الأمنية منها والإلكترونية، وقد أتت هذه الجهود بشمارها إذ أن حجم الاستثمار ارتفع كثيرا مقارنة بعام الثورة والسنوات التي بعده، أي أن الحالة السياسية الغير مستقرة التي تشكو منها مصر سبب في ذلك أيضا لذا تخوف المستثمرون منها كبلد مضيف فانعدام الاستقرار السياسي في مصر أثناء تلك الفترة أثر سلبا على الاستثمار بسبب ارتفاع المخاطر السياسية فيها.

واعتمدت النصوص التشريعية في مصر على المعاملة العادلة بين المستثمرين وإصلاح النزاعات الاستثمارية بسرعة لتعزيز فرصها في جلب الاستثمار لذا قامت بتطوير وتحسين منظومة التشريعات التي ساهمت كثيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ومازالت جمهورية مصر العربية تعاني من تراجع مستوى سيادة قانونها رغم إصدارها لقانون الاستثمار الجديد، الذي أجريت فيه عدة تعديلات من إعفاء وتخفيض للضرائب، تسهيل الإجراءات للحصول على تراخيص بإتباع نظام الشباك الواحد وهذا ما يتم تنفيذه تدريجيا، من أجل تغيير نظرة المستثمر الأجنبي وتحفيزه للاستثمار في بلد مضيف كمصر.

الفرع الثالث: تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

لتحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي سنقوم بدراسة أثر التغيير في مختلف مؤشرات الحوكمة على التغيير في الاستثمارات الواردة او بتعبير آخر في تدفق الاستثمارات إلى الإمارات العربية، خلال الفترة 2005-2019. مما لا شك فيه أن الإمارات طبقت الحوكمة واقعا بشكل مثالي، كما يمكن القول أنها مثال للحوكمة الجيدة فيما يلي سنحلل اثر هذا على استقطاب الاستثمارات:

يشهد التغيير الذي يحدث على مستوى مؤشرات الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة اتجاها تصاعديا في أغلب السنوات، لكنه في بعض الأحيان يأخذ الاتجاه التنازلي ونلاحظ أثر هذا التغيير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن تغيره هو الآخر يتجه تصاعديا في غالب الأمر، لذا نستنتج عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة لأن الدولة الإماراتية اعتمدت على موقعها الجغرافي وتشجيع القطاع الخاص، وعلى توفير مناطق صناعية أكثر من اعتمادها على الحوكمة. ونلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (12):

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

الجدول رقم (12): يبين قيمة التغير في مؤشرات الحوكمة والتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة

السنوات	التغير في مؤشر السيطرة على الفساد	التغير في مؤشر فعالية الحكومة	التغير في مؤشر الاستقرار السياسي	التغير في مؤشر جودة التشريعات	التغير في مؤشر سيادة القانون	التغير في مؤشر حق التعبير والمساءلة	التغير في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر
2006	-2,44	6,96	3,02	0,49	-0,47	-5,29	1906,06
2007	2,05	-0,38	2,9	-1,17	-1,44	2,41	1380,53
2008	1,94	-0,97	-10,97	-1,45	3,65	-0,96	-9123,55
2009	-4,06	1,27	10,38	-1,93	0,05	3,47	-3928,69
2010	-0,38	-1,92	-6,16	-4,78	-0,47	-2,37	7662,49
2011	3,42	4,48	0	5,11	2,7	0,25	-1644,68
2012	1,9	1,42	-0,47	7,58	1,88	-5,16	2414,56
2013	3,31	0	1,42	1,42	1,87	0,94	198,26
2014	-4,03	6,01	-2,98	5,41	5,99	0,95	1306,63
2015	-0,48	1,93	-1,42	2,4	-1,92	-0,99	-10215,64
2016	1,44	-0,48	-5,24	-2,4	5,29	0,99	1053,87
2017	-1,44	0	1,43	0,48	-0,97	-1,97	749,45
2018	0,96	-0,49	3,33	-0,96	0	0	31,07
2019	0	-1,44	-0,48	-1,44	0,48	-0,5	3402,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) و الجدول رقم (6)

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي نجحت في السيطرة على الفساد بفضل حكومتها التي كانت دائمة المراقبة على إدارتها ومؤسستها، لذلك فإن مستوى الفساد فيها جد منخفض، وهذا ما يلائم الشركات المستثمرة فهي تفضل التواجد في بيئة مسيطرة ومتحكمة في الفساد، لذا دولة الإمارات لا تتسامح مع الرشوة أو أي شكل من أشكال الفساد حيث يتم محاسبة كل شخص متورط مهما كان، من هنا يتضح الأثر الإيجابي للسيطرة على الفساد الذي يجلب العديد من الاستثمارات إلى دولة الإمارات. ولا يمكننا غض النظر عن فعالية حكومة الإمارات في هذا الأمر لتمييزها بالقيادة الحكيمة والعمل على إرضاء مواطنيها وتوفير رفاهية العيش لهم، وتقديم خدمات ذات جودة عالية بفضل كفاءة موظفيها مما جعلها من الحكومات الشفافة والصادقة، لذلك فإن المستثمر لا يعاني فيها من البيروقراطية، ولا يكلف الاستثمار في بلد كالإمارات كثيرا أما عوائده تكون مرتفعة.

كما أن دولة الإمارات مستقرة سياسيا وهي نموذج للاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، ولكونها بلد آمن فإن مخاطر الاستثمار فيها جد قليلة لذا عملت سياستها على تشجيعه، كل هذه الأمور الإيجابية التي تصب في مصلحة الاستثمار جعلتها قبلة لرؤوس الأموال، فالاستقرار السياسي من أهم العوامل والمحددات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما نلاحظه في واقع الإمارات العربية المتحدة. إن تطوير البنية التشريعية للإمارات جعل تشريعاتها أكثر مرونة واستدامة، فقد ساهم ذلك في تعزيز قدرة البيئة الإماراتية على جلب المستثمرين الأجانب، أي أن لها أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تقدمه من تسهيلات متمثلة في تسهيل إجراءات دفع الضرائب، تسيير أعمال انفراج رخص البناء وسهولة إجراءات التسهيلات الخاصة بالملكية، فكما نعرف أن الشركات المتعددة الجنسية تفضل أن تكون الإجراءات الإدارية سهلة وغير معقدة.

ولابد من التأكيد على أن الإمارات دولة القانون لأن المستثمر فيها يحصل على الحماية القانونية، والقوانين الإماراتية واضحة وعصرية جاءت لكي تحمي حقوق المستثمرين وملكيتهم أيضا تسهل تحويل رأس المال والأرباح، كل هذا يجعل المستثمر يشعر بأريحية في هذه البيئة خصوصا تلك التي تكون قوانينها محفزة للاستثمار كقانون تنظيم التأشيرات التي تفيد المستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال ينجذب المستثمرون لهذا البلد لا إراديا فكل القرارات تخدمهم.

المطلب الثاني: مقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بعد التعرف على واقع الحوكمة في البلدان العربية محل الدراسة من الواضح جدا أن دولة الإمارات قد احتلت المرتبة الأولى من خلال تطبيقها للحوكمة بالآلية الصحيحة، أما مصر والجزائر رغم تقارب المستوى الذي يقبعان فيه، لكن بصفة عامة مستوى مصر أحسن من الجزائر بقليل وبالتالي تكون مصر في المرتبة الثانية، أما الجزائر نظرا لممارستها الحوكمة بشكل سيئ جاءت في المرتبة الأخيرة. وعن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة لهاته الدول العربية، فإن الإمارات العربية المتحدة تصدرت القائمة فحجم استثماراتها أكبر من حجم استثمارات مصر والجزائر، وجاءت التدفقات الاستثمارية الخاصة بمصر بعدها أي في المرتبة الثانية، أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فقد كانت أقل من حجم الاستثمارات في مصر وبالتالي تذيلت القائمة.

الفصل الثاني: تحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية

حسب تحليل أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول قيد الدراسة، وبما لا يدع مجالاً للشك فإن الأثر الإيجابي الذي تركته الحوكمة الجيدة التي مارستها دولة الإمارات كانت نتيجته استقبال حجم هائل من الاستثمارات، لذا يستحق أن يكون الأفضل لأنه يزيد من حجم الاستثمار ويؤثر في المستثمر حيث يستثمر في البلد المضيف مدة طويلة ويحقق أرباحاً كبيرة. أما ثانياً الأثر الذي تركته الممارسات السلبية والإيجابية للحكومة التي انتهجتها الحكومة المصرية يعد مقبولاً نوعاً ما وأحسن حالاً من الجزائر ويعود الفضل للتسهيلات المقدمة إلى المستثمر الأجنبي فالاستثمار في مصر لا يكلف كثيراً، وفي الأخير جاءت الجزائر بسبب الصعوبات التي مازالت تعرقل استقطاب المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في عدم وضوح القوانين والفساد والبيروقراطية والضرائب أثرت بشكل سلبي ومباشر فيها كبلد مضيف للاستثمار لذا نلاحظ انخفاض حجم الاستثمار ولا وجود للحماية القانونية التي يجب توفيرها. وبذلك نقوم بمقارنة لأثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

الجدول رقم (13): مقارنة لأثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الأثر السلبي للحكومة (حكم سيئ)	الأثر الإيجابي للحكومة (حكم جيد)
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض حجم الاستثمارات ● استثمار قصير الأجل ● تكاليف الاستثمار مرتفعة ● عوائد الاستثمار قليلة ● عدم توفير الحماية القانونية للمستثمرين ● ارتفاع مخاطر الاستثمار ● صعوبة القيام بالإجراءات الإدارية وتنفيذها في وقت جد طويل 	<ul style="list-style-type: none"> ● ارتفاع حجم الاستثمارات ● استثمار طويل الأجل ● تكاليف الاستثمار منخفضة ● عوائد (أرباح) الاستثمار كبيرة ● توفير الحماية القانونية للمستثمرين ● قلة مخاطر الاستثمار (شبه معدومة) ● سهولة القيام بالإجراءات الإدارية وتنفيذها في وقت قصير

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل قمنا بتحليل ومقارنة أثر الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة، وكان ذلك وفقا لمرحلتين. أولاً، قمنا بعرض واقع الحوكمة في الدول الثلاث عن طريق دراسة مستوى المؤشرات الخاصة بكل بلد، اين توصلنا إلى أن واقع حوكمة الإمارات أحسن مثال لتطبيق الحاكمية بشكل سليم، وقمنا أيضا بعرض واقع الاستثمار الأجنبي في الدول محل الدراسة وخلصنا إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة ضعيف الا انه متفاوت بين الدول محل الدراسة. ثانياً، درسنا أثر الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دولة وفسرناه حسب الواقع، إذ أن الأثر يكون حسب كيفية تطبيق الحكم بالطريقة الجيدة والتي تجذب المستثمر الأجنبي أو بالطريقة السيئة التي تؤدي إلى نفوره، وتوصلنا أيضا إلى أن أثر الحوكمة يحتاج وقتا حتى يتضح، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة إحصائية ذات دلالة واضحة ودقيقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر ما يوضح وجود عوامل أخرى تتحكم في جذب الاستثمار الأجنبي أكثر من الحوكمة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه في عقد التسعينات من القرن العشرين، إذ اتجهت دول العالم إلى تحرير اقتصادياتها من أجل مواكبة العولمة والالتحاق بها، فأصبحت حرية انتقال رؤوس الأموال مشروعة ومسألة ضرورية لمسايرة الانفتاح الدولي ومواجهة المنافسة في الأسواق العالمية وفرض النفوذ بالنسبة للدول المتقدمة، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية للدول النامية، لذلك قامت جميع دول العالم بفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعت جميعها من أجل جذب واستقطاب أكبر حجم من التدفقات إليها، غير أنه يلزم توفير مختلف العوامل والمحددات التي تساعد على خلق بيئة تجلب الاستثمار، لذا وجب على الدول المضيفة تطبيق الحوكمة لتحقيق ذلك كونها السبيل الوحيد لتوفير هذه العوامل من استقرار سياسي، وتعزيز القانون ضد الفساد، ونزاهة وشفافية المعاملات الإدارية، كل هذه الأمور تخلق ثقة لدى المستثمر الأجنبي اتجاه الدولة المضيفة، وبالتالي تستفيد هذه الدول من التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى: صحيحة، تطبيق قواعد الحوكمة يحقق عائدات كبيرة للمستثمرين، والدول العربية تبذل مجهودات كبيرة

لتطبيق الحوكمة، إلا أن هذه الأخيرة لم تبلغ المستوى المطلوب كما ظهر جليا في مؤشراتنا المختلفة وهذا لكل الدول محل الدراسة إلا أنها بشكل متفاوت.

2- الفرضية الثانية: خاطئة، لازال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ضئيلا، ألا أن هناك

تفاوت بين الدول، حيث أن من الدول محل الدراسة فالإمارات العربية المتحدة تستقطب حجم معتبر من الاستثمارات

3- الفرضية الثالثة: خاطئة، لعدم وجود علاقة إحصائية واضحة ذات دلالة بين المتغيرين الحوكمة والاستثمار الأجنبي

المباشر.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى جملة من النتائج والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1- الحوكمة موضوع واسع ذو آفاق متعددة، ظهر جراء الأزمات العالمية كونها مجموعة من القواعد التي تردع الفساد وتحمي

الأموال وتحقق المصالح المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2- إن الحوكمة تقوم على وجود أساس فعال يضمن حقوق المساهمين ومعاملتهم بطريقة عادلة، كما يلزم احترام أصحاب

المصالح، وإتباع المعايير المحاسبية لتحقيق الشفافية ويقع كل هذا تحت عاتق مسؤولية مجلس الإدارة.

3- يقاس مستوى الحوكمة عبر دول العالم عن طريق ستة مؤشرات هي: سيادة القانون، فعالية الحكومة، السيطرة على

الفساد، جودة التشريعات وتطبيقها، الاستقرار السياسي، المساءلة وحق التعبير.

4- إن ضعف النظام الإداري والسياسي و الاقتصادي، وثقافة المجتمع يعيق نجاح تطبيق الحوكمة.

- 5- يصعب تقديم مفهوم شامل لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اختلاف وجهات نظر النظريات المفسرة له كالنظريات القائمة على هيكل السوق و النظريات القائمة على المنظمة والحماية ، والنظريات التجميعية.
- 6- يعتبر الاستقرار السياسي، والنظام القانوني من أهم المحددات التي تؤثر في قرار الاستثمار لدى المستثمرين الأجانب
- 7- رغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل مهم للدول في العالم، ومصدر للتكنولوجيا إلا أنه يكلف الكثير للاقتصاد المحلي.
- 8- تجذب الجزائر حجم ضئيل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في المقابل تستقطب مصر حجم معتبر من الاستثمارات، والإمارات أفضل دولة عربية مسقطبة للاستثمار.
- 9- يعتبر واقع الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة مثالي بينما الجزائر ومصر طبقت الحوكمة بشكل سيء.
- 10- رغم الممارسات الخاطئة للحكومة في مصر، إلا أن حجم استثماراتها الواردة يدل على وجود عوامل أخرى لها أثر كبير من ذلك الأثر الذي تؤثر به الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 11- لا توجد علاقة واضحة وذات دلالة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، حيث لاحظنا أن حجم التدفقات غير مرتبط بتحسين أو تفهقر مؤشرات الحوكمة الأمر الذي دفعنا للقول انه هناك عوامل أخرى ذات تأثير أقوى في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى هذه الدول والمتمثل في الوسائل المساعدة للاستثمار كالموقع الجغرافي، توفر المواد الأولية، اليد العاملة الرخيصة والإغراءات الضريبية.....

التوصيات:

- 1- ضرورة الاستفادة من الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر ومصر عن طريق استغلالها بالطرق المثلى من أجل جذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.
- 2- يجب سن قوانين جديدة تشجع الاستثمار وتردع الفساد وتطبيقها في الواقع والاعتماد على الإفصاح والشفافية لإظهار الفساد الذي لا يظهر.
- 3- القضاء على آفة البيروقراطية التي لا تسمح بتجسيد المشاريع وذلك عن طريق إصدار قانون يجرمها.
- 4- نشر ثقافة الحوكمة في القطاع الخاص و توعية المجتمع المدني بأهمية تطبيقها.
- 5- يجب على الدولة الجزائرية والمصرية المشي على خطى الحكومة الإماراتية من خلال الاستفادة من تجربتها في تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة.
- 6- على الجزائر إلغاء القاعدة 51/49 لجذب أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

آفاق الدراسة:

- 1- أثر السيطرة على الفساد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 2- دور الإفصاح والشفافية في استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- 3- دراسة تحليلية مقارنة لأثر الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية.

قائمة المراجع

I. الكتب

- 1- أميرة حسب الله. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- باسم الحمادي الحسن. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 3- بسام بن عبد الله البسام. (2016). الحوكمة في القطاع العام. الرياض: الادارة العامة للطباعة و النشر.
- 4- حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في الحوكمة. عمان: دار الحامد.
- 5- حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، و محفوظ أحمد جودة. (2011). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- 6- خالد سعد زغلول. (1988). الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الإنفتاح في مصر. الاسكندرية: شبكة المعلومات الجامعية.
- 7- سليمان عمر عبد الهادي. (2009). الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 8- سيف محمود عبد الله، و ابراهيم جابر السيد. (2019). إدارة الإستثمار الأجنبي المباشر. زرادة: دار الجديد للنشر والتوزيع.
- 9- عبد الحميد عبد المطلب. (2006). العولمة الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 10- عبد الرزاق حمد حسين. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 11- عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- 12- عدنان بن حيدر بن درويش. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة. بيروت: إتحاد المصارف العربية.
- 13- عصام محمود هنطش، و إبراهيم جابر أحمد. (2019). الإدارة الرشيدة والحوكمة. دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- 14- فريد أحمد قبلان. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 15- لطيفة كلاخي. (2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 16- أحمد حلمي الخيلاني. (2015). الحوكمة في الشركات. عمان: دار الاعصار العلمي.
- 17- محمد صالح. (2016). التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة. عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

- 18-مدحت محمد أبو النصر. (2015). الحوكمة الرشيدة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 19-مصطفى يوسف كافي. (2018). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. دمشق: دار ومؤسسة رسلان.
- 20-مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية. (2019). الحوكمة وعدم تماثل المعلومات الحاسوبية. القاهرة: مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية والنشر الدولي.
- 21-نشأت علي عبد العال. (2012). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 22-وفاء هاتم محمد، و مديحة مصطفى فتحى. (2015). الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني. الاسكندرية: دار الكتب والوثائق القومية.
- 23-يحيى سعدي. (2015). الاستثمار الأجنبي المباشر. المسيلة: اثناء للنشر والتوزيع.

II. الرسائل والأطروحات

- 24-إسلام بدوي الداعور. (2008). مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية (رسالة ماجستير). جامعة الخليل.
- 25-جابر سطحي. (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.
- 26-حاتم رياض أصلان. (2015). مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (رسالة ماجستير). غزة، قسم المحاسبة والتمويل: الجامعة الإسلامية.
- 27-خيري توفيق محمد. (2007). أثر مخاطر الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر (أطروحة دكتوراه). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 28-دلال العابدي. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة الحاسوبية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، قسم العلوم التجارية: جامعة محمد خيضر.
- 29-زياد محمد أبوليلي. (2005). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي (رسالة ماجستير). الأردن، قسم الاقتصاد: جامعة اليرموك.
- 30-سورية زرقين. (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). بسكرة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.
- 31-شعور حبيبة مرداوي. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة (رسالة ماجستير). قسنطينة، علوم الاقتصادية: جامعة منتوري.
- 32-عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). الجزائر، علوم اقتصادية: جامعة الجزائر.
- 33-عزيزة نواره. (2019). آليات الحوكمة في البنوك الإسلامية وتأثيرها في القدرة التنافسية لها (أطروحة دكتوراه). بسكرة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.
- 34-عقبة قطاف. (2019). دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.

- 35- فاروق سحنون. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي (رسالة ماجستير). سطيف، علوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- 36- فكري عبد الغني جوده. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (رسالة ماجستير). غزة، قسم إدارة الأعمال: الجامعة الإسلامية.
- 37- كريمة قويدري. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (رسالة ماجستير). تلمسان، علوم اقتصادية: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 38- ليبيبة جوامع. (2012). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.
- 39- ماجد إسماعيل أبو حمام. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (رسالة ماجستير). غزة، قسم المحاسبة والتمويل: الجامعة الإسلامية.
- 40- نصيرة بكريني. (2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة (أطروحة دكتوراه). مستغانم، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- 41- نهي أحمد الحايك. (2016). أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (رسالة ماجستير). دمشق: الجامعة الافتراضية السورية.
- 42- وليد بيبي. (2015). آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية (أطروحة دكتوراه). بسكرة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر.
- 43- يحي سعيدي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). قسنطينة، العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري.

III. المؤتمرات والمحاضرات

- 44- إبراهيم السيد المليجي. (2013). دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر (ورقة بحثية). الاسكندرية، قسم المحاسبة: جامعة الاسكندرية.
- 45- جهاد خليل الوزير. (2007). دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين (ورقة بحثية). الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله: سلطة النقد الفلسطينية.
- 46- طارق فاروق الحصري. (2019). الحوكمة في الجهاز الاداري للدولة.
- 47- محمد ياسين غادر. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. طرابلس: جامعة الجنان.
- 48- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2009). الحوكمة والاصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 49- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2013). حالة الحوكمة و الادارة العامة في الدول العربية: خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

IV. المجلات

- 50- أمل محمد مصطفى. (2018). دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 47.
- 51- بسام عبد الله البسام. (2014). الحوكمة: الرشيدة المملكة العربية السعودية. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد 11.

- 52- بلال أحمد متاني، أمين بشير البشير، و حمدي جبر بركات. (2017). أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8.
- 53- سفيان قعلول. (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسات إقتصادية). صندوق النقد العربي، العدد 49.
- 54- طيبة جواد حمد، و يسار عطية توبة. (2018). الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مجلة المحقق الخلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3.
- 55- عبد القادر علي بن يحيى، و عبد القادر قديد. (2015). تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية. مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1.
- 56- عز الدين عطية. (2019). المبادئ الدولية في مجال الحوكمة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 3، العدد 2.
- 57- الفاتح محمد عثمان. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان. مجلة أماراتك، المجلد 4، العدد 11.
- 58- فائز هليل سريح. (2016). دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 15.
- 59- محمد سليمان الرفاعي. (2019). الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات. المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد 3.
- 60- محمد نورة، و مليكة حفيظ شبايكي. (2017). حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية. مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12.
- 61- مركز أبو ظبي للحكومة. (2004). أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم. مجلة برج غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي.
- 62- مسعود يونس عطا. (2018). دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة 2030 (ورقة بحثية)، العدد 33.
- 63- مصطفى الكاظمي النجف، و محسن عبد الرضا عبود. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق. مجلة بابل، العدد 2.
- 64- مصطفى عبد الحسين علي، و علي كاظم حسين. (2013). دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 22.
- 65- ناصر بوعزيز، و ولاء زاوي. (2017). الاستثمار الأجنبي المباشر: رؤيا المستجندات. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12.
- 66- وليد صاحب، و عيسى شقيب. (2020). أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1.

V. المراسيم والقوانين

- 67- قانون الاستثمار. (2007). أمر 01-03، المادة الأولى.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. The Books

- 68- Chaudhuri, S., & Mukhopadhyay, U. (2014). **Foreign Direct Investment in Developing**. New Delhi: Library of congress.
- 69- Imad A. moosa. (2002). **Foreign direct investment**. London ،Britain: Antony Rowe Ltd

70- Simpson, A., Vardanian, R. K., & Somers, A. B. (2004). The Russia Corporate Governance Manual. **Corporate Governance Introduced** . Moscow, Russia: the International Finance Corporation and the U.S.Department of Commerce.

II. Handout&Reading Note

71- FELIX CHIBESA .(2018) .**The Concept & Theories of Governance** (Reading Note).

72- philipp Rossberg .(2010) .**International Tarde and Foreign Direct Investment**(Reading Note). Hamburg: Hochschule fur angewandte wissenschaften.

73- Ram Mallar .(2012) .**Business Ethics&Corporate Governance** (HANDOUT). Mumbai: Mallarr Law Associates LLP.

III. Reports

74- Christophe Duhamel, J., & Sefsaf, R. (2017). **Valeur de la gouvernance d'entreprise et gouvernance**(halshs-01633982). lille: L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL.

75- United Nations Development Programme [UNDP] .(1997) .**Governance FOR SUSTAINABLE HUMAN DEVELOPMENT** .Philippines: Cmmunity Organization Training and Research Advocacy Institue in Cooperation with the United Nations Development Programme.

IV. Web sites

76- (s.d.). Consulted the 5 18, 2021, from <https://dhaman.net/>.

77- (s.d.). Consulted the 5 10, 2021, from <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>.

78- (s.d.). Consulted the 5 12, 2021, from <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>.

